

دور التنمية البشرية في الحد من الفقر في فلسطين: التمكين الاقتصادي كعامل معدل

The role of human development in reducing poverty in Palestine: The Moderating role of Economic empowerment

محمود مصطفى محمد جعار

jaarmahmud@gmail.com، جامعة فلسطين التقنية (فلسطين)

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/20

تاريخ الإرسال: 2025/04/20

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنمية البشرية وظروف الفقر في فلسطين ودراسة الدور المعدل لبرنامج التمكين الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة (1995 – 2022)، تم استخدام المنهج الكمي لتحليل البيانات الثانوية من خلال تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني وذلك لتحليل البيانات ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، تم أيضًا استخدام التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات واقتراح حلول للحد من الفقر، وتم إنشاء نموذج الانحدار الخطي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة باستخدام برنامج (STATA 16)؛ وقد أوضحت النتائج أن الإنفاق على الصحة بدرجة واحدة يقلل من الفقر بنسبة 34%، وأن الإنفاق على التعليم بدرجة واحدة يقلل الفقر بنسبة 74%، وأن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدرجة واحدة يقلل نسبة الفقر بنسبة 239%، وأن هذه المتغيرات لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر في فلسطين. كذلك بينت نتائج تحليل العامل المعدل (التمكين الاقتصادي) أن الإنفاق على الصحة بدرجة واحدة يقلل الفقر بنسبة 99%، وأن الإنفاق على التعليم بدرجة واحدة يقلل نسبة الفقر 89%، وأن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة واحدة يقلل الفقر بنسبة 99% وأن العامل المعدل له تأثير إيجابي إضافي في الحد من الفقر في فلسطين وذلك في ظل توفر برامج التمكين الاقتصادي كعامل معدل والتي تسهم في توفير الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع من ناحية الإنفاق على الأسر. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم، ومحاولة العمل على تكثيف الجهود لزيادة نصيب الفرد من الدخل. وتطوير برامج التمكين الاقتصادي لتستهدف الفئات الفقيرة من المجتمع الفلسطيني لتؤدي بالنهاية إلى التنمية المستدامة وتقليل حدة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية البشرية، التمكين الاقتصادي، الصحة، التعليم، نصيب الفرد من الدخل.

تصنيف JEL: I32, I38, J24, O15, O53.

Abstract : This study aimed to highlight human development and poverty conditions in Palestine while examining the moderating role of the economic empowerment program during the period (1995–2022). A quantitative approach was adopted to analyze secondary data sourced from reports of the Palestinian Central Bureau of Statistics and the Ministry of National Economy. This data was used to assess and describe the changes and developments in the Palestinian economy. Additionally, statistical analysis was employed to test the hypotheses and propose solutions to mitigate poverty. A linear regression model was constructed to estimate the relationship between the studied variables using STATA 16.

The findings revealed that a one-unit increase in health expenditure reduces poverty by 34%, while a one-unit increase in education expenditure reduces poverty by 74%. Moreover, a one-unit increase in per capita GDP leads to a 239% reduction in poverty. These variables were found to have a positive impact on poverty alleviation in Palestine.

Furthermore, the results of the moderating factor analysis (economic empowerment) indicated that, under the presence of economic empowerment programs, a one-unit increase in health expenditure reduces poverty by 99%, education expenditure by 89%, and per capita GDP by 99%. This highlights the additional positive effect of economic empowerment programs in mitigating poverty in Palestine, as they provide essential solutions to address household expenditure challenges.

The study recommended increasing public spending on health and education, intensifying efforts to raise per capita income, and further developing economic empowerment programs to target impoverished segments of Palestinian society. Ultimately, these measures contribute to sustainable development and a significant reduction in poverty levels.

Keywords: Poverty, Human Development, Economic Empowerment, Health, Education, Per Capita Income.

Jel Classification Codes : I32, I38, J24, O15, O53

المقدمة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني كثيراً من التحديات نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي أنتجها الاحتلال وسياسة الاغلاقات التي طالت أذرع الاقتصاد المختلفة؛ التي أدت الى التأثير على رفاهية المواطنين وظهور فقراء جدد (الحسني، 2017). حيث تشير التقارير الى أن عجز الموازنة لسنة 2022 بلغ 5.1% من إجمالي الناتج المحلي، مما أدى لدخول حوالي 110 آلاف فلسطيني جديد دائرة الفقر عام 2022، إذ تشير الاحصائيات الى أن حوالي 36% من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر (الزعانين، 2019). خصوصاً السكان المقيمين بالمناطق الريفية نتيجة فقدان 20% منهم وظائفهم السابقة وارتفاع حجم البطالة؛ وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 378 ألف بنهاية 2022 بواقع (253) ألف في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

كما انخفضت حجم المعونات (الأموال أو الدعم المالي المقدم من السلطة للفلسطينية) من 27% عام 2008 الى 1.8% عام 2021 من إجمالي الناتج المحلي، أيضاً حصل انكماش اقتصادي بلغ 11.3% عام 2020 (النمروطي وآخرين، 2016).

إن استمرار الاحتلال بتعميق سياساته الإحتلالية والسيطرة على مناحي الحياة الفلسطينية وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الاسرائيلي؛ عبر استغلاله للوضع والظروف الراهنة التي يمر بها الفلسطينيون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونهب ثرواتها، والسيطرة على المعابر والحدود وتقطيع الأوصال واستغلالها باعتبارها ثاني أكبر سوق لمنتجاتها، وتعتبر عوامل رئيسية تساهم في إزدياد حدة الفقر ورفع مؤشرات باستمرار (الصوفي، 2020).

وبحسب دراسة السيد (2022) فإن أهمية التنمية البشرية تنبع في توسيع خيارات الأفراد وجعلها متعددة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم لخلق حالة إبداعية من أجل تحقيق مستويات متوازنة من الخيارات ترافقهم في حياتهم بالرغم من التحديات المتجددة، ومنها استمرار الأزمات المالية المتلاحقة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة التي ساهمت في استمرار معدلات الفقر بالإزدياد وعدم قدرة الحكومات على مكافحتها أو الحد منها بسبب تآكل قدرة الحكومات لوقف حالة الفقر عبر خططها المتنوعة (حسن، 2023).

يعتبر برامج التمكين الاقتصادي الفلسطيني من الأدوات الهامة والمستخدمه في فلسطين والتي يمكن من خلالها العمل على تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على تعزيز عملية مشاركة الفرد في أنشطة الاقتصاد المحلي الفلسطيني، وتعزيز الفرص المرتبطة بطبيعة العمل والعملية الإنتاجية، فهو يساعد في توفير فرص عمل جديدة، تعمل على تحسين مهارات الموظفين، مما يساهم ذلك في رفع مستوى التوظيف (الجلاد، 2018)، كما تعمل البرامج على تشجيع قيام المشاريع الصغيرة من خلال دعم المستثمرين، الذي يؤدي إلى تنويع وتوسيع قاعدة الشركات، ثم العمل على زيادة الإنفاق ورفع مستوى الاستهلاك المحلي، مما يتيح الفرص أمام الموظفين لزيادة دخلهم ومن ثم ينعكس على شكل تحسين مستوى معيشتهم، مما يزيد من قيمة الإنتاج وبالتالي رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي (زيتوني، 2020).

وبالرغم من ذلك أفضت الجهود التنموية المتراكمة؛ الى إنشاء برنامج التمكين الاقتصادي الذي تم تطويره حتى أصبح مؤسسة فلسطينية عام 2018؛ تعمل على توفير جميع الموارد والمدخلات الأساسية المرتبطة بالاحتياجات اليومية للأسر الفقيرة والمحرومة لتعزيز لها الانتعاش وتمكينها اقتصادياً للمساهمة بإثراء رأس المال البشري الفلسطيني ودخوله في سوق العمل للتقليل من نسبة الفقر، مع الاعتقاد بضرورة العمل على ابتكار وتطوير أدوات تمويلية حديثة ومناسبة لمواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث بالمشهد الاقتصادي العالمي والمحلي لإحداث إثراء جوهري في الجهود إلزامية لزيادة فعالية هذا البرنامج (الجلاد، 2018).

النظرة الحديثة لمفهوم التنمية إعادة الاعتبار للمفهوم كأداة تغيير وليست أداة لتحسين الواقع الحالي والذي تطور وأصبح أوسع شمولاً وديناميكية عن المفاهيم التقليدية السابقة والتي كانت سائده بفلسطين، وانتقل الاهتمام من النجاح في القدرة على زيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل للأفراد والأسر الى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة (مولاي وبونوة، 2018).

1. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر التنمية البشرية من العوامل الأساسية في تحسين جودة الحياة والحد من الفقر، حيث تؤدي إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى فرص اقتصادية وتعليمية وصحية أفضل (رحالي وبوخلفي، 2021). ومع ذلك، فإن الفقر لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في فلسطين، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية الصعبة (Makdissi, 2021).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية، فإن تأثيرها في الحد من الفقر لا يزال محدودًا، خاصة في ظل عدم وجود استراتيجيات واضحة لدمج التمكين الاقتصادي كعامل معدل، حيث يمكن أن يساهم هذا التمكين في تحسين القدرة على مواجهة الفقر من خلال تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للأفراد ودعمهم بفرص تنمية مستدامة (الجلاد، 2018).

وتتمحور مشكلة الدراسة حول: ما دور التنمية البشرية في الحد من الفقر في فلسطين، وإلى أي مدى يُعد التمكين الاقتصادي عاملاً معدلاً لهذه العلاقة؟

وهذا التساؤل يتفرع منه عدة أسئلة فرعية هي:

1. هل الإنفاق على الصحة كعامل من عوامل التنمية البشرية يساهم في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟
2. هل الإنفاق على التعليم كعامل من عوامل التنمية البشرية يساهم في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟
3. هل نصيب الفرد كعامل من عوامل التنمية البشرية يساهم في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟
4. هل للتمكين الاقتصادي كعامل معدل دور في العلاقة بين الإنفاق على الصحة والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟
5. هل للتمكين الاقتصادي كعامل معدل دور في العلاقة بين الإنفاق على التعليم والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟
6. هل للتمكين الاقتصادي كعامل معدل دور في العلاقة بين نصيب الفرد والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين؟

2. أهمية الدراسة:

2.1 أولاً: الأهمية النظرية:

تعد هذه الدراسة مرجعاً أساسياً للباحثين والدارسين الذين يقومون بإجراء دراساتهم ويرغبون في الاستفادة من النتائج والمخرجات التي توفرها؛ بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة دعماً قيمياً للباحثين الذين يقومون بإجراء أبحاثهم على متغيرات أخرى لم يتناولها الباحث، وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال ندرة الدراسات التي تتعامل مع دور أبعاد التنمية البشرية في مكافحة الفقر، ويساهم هذا البحث في توضيح مفهوم التنمية البشرية وأهدافها وعلاقتها الوثيقة بالتمكين الاقتصادي، كما أن تقديم دراسة متعمقة حول هذا الموضوع يعتبر أمراً ضرورياً نظراً لندرة الأبحاث السابقة التي تناولت هذه الجوانب؛ وختاماً، تعتبر هذه الدراسة مهمة بشكل خاص لأنها تلقي الضوء على موضوع أبعاد التنمية البشرية بوجود التمكين الاقتصادي كمتغير، وهو موضوع يحمل أهمية كبيرة لجميع فئات المجتمع.

2.2 ثانياً: الأهمية التطبيقية:

الدراسة تحمل أهمية عملية كبيرة تتجلى في الفائدة التي يمكن أن تعود بها على الجهات المختصة في مجال مكافحة الفقر وتنمية المجتمع. بالنظر إلى ندرة الدراسات القياسية التي تناولت مشكلة الفقر سابقاً، تمثل هذه الدراسة إضافة قيمة للمعرفة والفهم حيال هذه المسألة الهامة. علاوة على ذلك، تساهم الدراسة في تحديد أسباب تفاقم أزمة الفقر وتحديد المتغيرات الأساسية التي تتصل بهذه المشكلة، مما يمكن الجهات المعنية من توجيه جهودها بشكل أكثر فعالية. وبالنظر إلى أن الدراسة تتضمن توصيات ومقترحات عملية تستند إلى نتائجها، فإنها تمثل أداة قيمة لاتخاذ إجراءات وتطبيق سياسات تهدف إلى تخفيف معاناة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على علاقة الإنفاق على الصحة كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.
2. التعرف على علاقة الإنفاق على التعليم كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.
3. التعرف على علاقة نصيب الفرد كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.
4. التعرف على دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين الإنفاق على الصحة والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.
5. التعرف على دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين الإنفاق على التعليم والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.
6. التعرف على دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين نصيب الفرد والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

4. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات التالية:

1. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين.
2. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين.
3. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر في فلسطين.
4. يوجد دور معدل لبرنامج التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين.
5. يوجد دور معدل لبرنامج التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين.
6. يوجد دور معدل لبرنامج التمكين الاقتصادي في العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر في فلسطين.

5. حدود الدراسة:

الدراسة محددة بحدود معينة وهي:

1. الحدود الزمانية: الفترة الزمنية (1995-2022م).
2. الحدود المكانية: المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. الحدود الموضوعية: دور التنمية البشرية في الحد من الفقر في فلسطين: التمكين الاقتصادي كعامل معدل.

6. مصطلحات الدراسة:

الفقر: يعرف الفقر بطرق متنوعة وتختلف الزوايا التي يتم من خلالها النظر إليه، ويمكن تصوير هذه التعاريف بمنظور متعدد من جهة، يمكن تعريف الفقر من خلال زاوية الدخل أو الفقر النقدي، حيث يتم تحديده بناءً على مستوى الدخل الذي يتلقاه الفرد وإمكانيته لتلبية احتياجاته الأساسية الضرورية للبقاء في الحياة بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصوير الفقر من خلال زاوية القدرة، حيث يتم تعريفه بقدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية أو الوصول إلى مستوى معيشي محدد. هناك أيضاً زوايا أخرى يمكن من خلالها تصوير الفقر، مثل قدرة الفرد على اتخاذ القرارات والمشاركة الفعالة في المجتمع (عباس، 2022).

التنمية البشرية: هو مصطلح عالمي وأُمِّي يمثل خارطة طريق رسمت به الأمم المتحدة للتنمية أهدفها؛ لتوسيع خيارات الناس عن طريق توسعة قدراتهم والتي تتمثل في تحسين الظروف للمجتمعات والأفراد من خلاله، ويأخذ في مضمونه وطاقته جميع الأبعاد بعين الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية الاحتياجات الحالية والقادمة (شعبان، 2017).

التنمية: هي أحد العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار والتقدم الانساني والاجتماعي وتتضمن تحقيق نمو بشكل جزئي أو شامل وهي تحقيق الرقي والتقدم بكافة مجالات الحياة الانسانية، ومنها الاستقرار المعيشي والرفاية وتلبية متطلبات الحياة بما يتماشى مع إمكانياته واحتياجاته في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية (خليل، 2022).

التعليم: يعرف على أنه عملية اكتساب الأسس العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ولأهداف محددة ومعروفة أو هو عبارة عن نقل للمعلومات والمعرفة والمهارات والخبرات بين شخصين المتلقي ويسمى الطالب والملقي الذي يمتاز بالمهارة والإبداع عن طريق عملية منظمة يقوم الملقي بعمليات التوجيه لتحقيق الأهداف وإنجاز المهام (كبكاب، 2022).

الصحة: هي علم وفن تجنب والوقاية من الأمراض وإطالة الحياة ومحاولة الارتقاء بالصحة باتباع جهود منظمة وإتقاء اختيارات استعلامية مهمة للمجتمع والمنظمات العامة والخاصة (بوشعالة ورحمانية، 2021) ويعرف أيضاً أنه العلم أو العلوم التي تهتم بالتهديدات المباشرة والموجهة للصحة سواء كانوا سكان أو قاطني قارات أو أبعاد مختلفة كما هو الحال بالصحة الجسدية أو العقلية أو الاجتماعية وهو قائم على تعريفات منظمة الصحة العالمية للمنهجيات الصحية المتداخلة.

نصيب الفرد من الدخل أو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: وتعني متوسط نصيب الفرد من الدخل بعد قسمة إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الجارية على عدد السكان (تسابت، 2018).

التمكين الاقتصادي: أحد الأدوات المهمة لتحسين الواقع الاقتصادي للدولة، وتشير التجارب أن المؤشرات الكلية والجزئية ومنها التجربة الماليزية والكورية واليابانية أثبتت نجاعة هذا البرنامج، ويعرف أيضاً أنه منهج اجتماعي واقتصادي يتم من خلاله منح الممكن لأحداث التغير الجوهري والحقيقي (الطاهر، 2021).

7. أولاً: الإطار النظري:

7.1 مفهوم التنمية البشرية:

تشير التنمية البشرية الى المفهوم الشامل لمراحل التطور والنمو التي تستهدف الانسان، من خلال الاهتمام بتعزيز الجوانب الحيوية والحياتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، فهي تتعدى الجوانب الاقتصادية التي تهتم بقياس درجة النمو والقدرة الاقتصادية للفرد لجوانب أكثر اتساعاً وشمولاً من خلال تمكين الأفراد على الاندماج والمشاركة الفعالة في المجتمع بعد تعزيز مقوماتهم وقدراتهم الإنسانية وتشجيعهم بعد حصولهم على الرعاية الأولية والصحية الضرورية ومستوى لائق من التعليم والقضاء على الأمية وتعزيزه وتمكينه اقتصادياً من خلال توفير فرص اقتصادية ضرورية للفرد ومستوى دخل يعزز من قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية تحقق الكرامة الإنسانية وتساهم بدفعة للمشاركة في اتخاذ القرار بعد حصوله على قدر من الرفاهية التي تمكنه من ممارسة الاستفادة من الفرص وموارد المجتمع (شبيلي وقنيفة، 2022).

وتعني التنمية البشرية: توسيع وتعزيز تنمية خيارات الفرد المتاحة له بإعتباره العنصر الأساسي والمستهدف بالعملية، وتحدث نتيجة لارتباط وتفاعل مجموعة من العوامل الأساسية والمتعددة والتي تؤثر في تشكيل حياة الفرد بمراحله المختلفة وتعني الجهود الشاملة التي تبذل من أجل تحقيق تنمية قدرات ومهارات الفرد ولتطوير أداءه ووعيه في كافة المجالات (العطوان وآخرين، 2020).

ويشمل مفهوم التنمية البشرية على بعدين الأول: يهتم بمستوى نمو الفرد وتقدمه وصل إمكانياته في كافة مراحل حياته من خلال تطوير وتوفير احتياجاته اللازمة للوصول الى مستوى من الأفراد لديهم قدرات عقلية وصحية ونفسية ومهارات مرغوبة، والثاني: عملية الاستثمار بالموارد البشرية المتاحة من خلال تطوير وتنمية وتعزيز هذا الاستثمار من أجل الانتفاع وتحقيق الفائدة للفرد بشكل ذاتي والمجتمع نتيجة ارتقائه بسبب هذا الاستثمار (العلاونة، 2015).

ويقصد بالتنمية البشرية إجراء الدراسة الوافية والشاملة للمجتمع وارتباط الفرد بهذا المجتمع؛ أي دراسة كل ما يحيط بهذا الفرد بسبب إزدياد الضغط من الأفراد لتطوير مجتمعاتهم، وهنا يأتي دور التنمية البشرية من أجل التعرف على تلك الطموحات والمشاكل ومن خلال الفرص والإمكانات المتاحة والمناسبة بالدولة يتم اختيار أفضل الحلول التي تتناسب مع الواقع وتضمن إمكانية تطبيقها بنجاح (علي، 2019). ويقصد بها مقياس لرفاهية الشعوب بعد أن ابتعدت بشكل تدريجي عن الإعتبار في المجال المالي والاقتصادي فقط ليشمل كافة الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد من ثقافة وديمقراطية واجتماعية بالإضافة لمجموعة من الحقوق المتعددة منها الحق بالتعليم والصحة والمعيشة اللائقة (عودة، 2018). ومن خلال الادبيات والدراسات السابقة فإن التنمية البشرية تعني عملية توسيع خيارات الفرد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهي توسيع خيارات الفرد وتطوير قدراته ومهاراته، حتى يتمكن من الوصول الى مستوى متطور ومتقدم وقادر على الإنتاج وتحقيق مستوى مرتفع من الدخل الذي يتناسب مع ظروفه واحتياجاته ضمن الخيارات المتعددة المتاحة له.

7.2 أهداف التنمية البشرية:

هناك العديد من الأهداف والتي تسعى التنمية البشرية لتحقيقها وتندرج تحت معنى تحسين وتنمية قدرات الفرد والإنسان الشخصية والخبرات والمهارات العملية؛ للوصول الى تحقيق طموح الفرد وأهدافه؛ من خلال تحسين تعزيز ثقته بنفسه وصورة الذاتية من أجل الارتقاء بذاته وخبراته العلمية ومهارته العملية، وتطوير مستواه المعيشي عن طريق توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية التي يحتاجها، وبالتالي زيادة عدد الخيارات المتاحة أمام الفرد باعتباره العنصر الرئيسي والمستهدف من العملية؛ من خلال تطوير البنية التنظيمية والمؤسسية بالدولة عن طريق استخدام الموارد المتوفرة والانتفاع بقدرات هذا الفرد بعد استثمارها بالشكل الصحيح (عطية، 2022).

كما حددت الأنزوا أربعة أهداف أساسية للتنمية البشرية تعمل على تحقيقها بالمجتمعات النامية لتوسيع الخيارات وهي (شريف، 2022) ومنها:

- المعرفة المتوفرة والمهارات المكتسبة.
- تحقيق مستوى لائق ومقبول من المعيشة.
- العيش بحياة مديدة وبصحة بدنية جيدة.
- ضمان تمتع الأفراد بحقوق الإنسان داخل المجتمع الى الحد الأقصى الممكن.

7.3 أهمية التنمية البشرية:

تنبع أهميتها من دورها في مساعدة الأفراد داخل المجتمع على فهم العلاقات التي تنشأ بين المجتمع والأفراد، أيضاً من أجل فهم التجارب والعلاقات التي يمرون بها ومساهمتها في تعزيز وتطوير قدرات الأفراد وتحقيق الاستفادة للفرد والمجتمع من عملية استخدامها (بن زايد، 2023) ومنها:

- حاجة الأفراد إلى دورات تدريبية خاصة ومستمرة للقيام بمهام ووظائف جديدة نتيجة انتقائهم من عمل لآخر.
- إن الأعمال والوظائف في تغير دائم، لذلك من الضروري العمل على إعادة تدريب الأفراد داخل المجتمع على هذه الوظائف التي سوف يشغلونها.
- وجود التطور التكنولوجي والعلمي، وما يترتب عليه من متطلبات مستحدثة من تطوير وظائف جديدة إلى سوق العمل، وإلغاء أخرى من أجل أن تتناسب مع التكنولوجيا، وهو ما يستدعي إجراء تنمية وتطوير للأفراد وإعدادهم وتدريبهم.
- تدريب العاملين على مهارات جديدة لم تكن متوفرة بالسابق من مجالات وصناعات مختلفة، وهذا يتطلب تطوير قدراتهم لتتناسب مع هذه الأعمال (البناء، 2023).

7.4 الفقر ومفهومه

تعرف (فج، 2017) بأنه مفهوم يتم تعريفه من عدة أوجه تختلف باختلاف الحالة والموضوع الموصوف؛ لذلك يجب تحديد مفهوم الفقر والفقراء عند تعريف الفقر المرتبط بدراسات المجتمع. فيعرف الفقراء بشكل عام من خلال منطلقات أساسية ثلاث ذاتية واجتماعية وموضوعية وفق ما يلي:

الذاتية: الفقر من وجهة نظرة الذاتية بأنه كل فرد يشعر بأنه لا يتمكن من الحصول على احتياجاته الأساسية.

اجتماعية: الفقر من وجهة نظر اجتماعية هم الأسر والأفراد لا يملكون القدرة على توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة.

وموضوعي: تشير (دحدوح، 2020) ما زال هناك اختلاف بين علماء الاجتماع والاقتصاد على توحيد تعريف محدد لتعريف الفقر من وجهة نظر اجتماعية لارتباطه بكثير من الجوانب والتي يمكن ان ينعكس من خلالها مثل تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي وغيرها ولكن غالبية الدراسات التطبيقية أجمعت على تحديد الحاجيات الأساسية والتي تختلف باختلاف الدول والمجتمعات.

7.5 التمكين الاقتصادي:

يعرف التمكين بأنه الزيادة بالقدرة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الروحية للأفراد والأسر، وهو عملية زيادة في قدرة الجماعات أو الأفراد على تبني الخيارات وتحويلها إلى إجراءات ونتائج مطلوبة؛ من خلال تفعيل الطاقات والإمكانات لدى الأفراد من خلال متابعتها وتطويرها من أجل تحسين المستوى المعيشي، ومن أساسيات الإجراءات استهداف الأفراد محدودي القدرة والإمكانات على حد سواء، والتي تساهم في تكوين أصول الأسر، وتحسين كفاءة سياقها البنوي وتأسيس أسر قوية وفاعلة وقادرة على إدارة شؤونها الحياتية من خلال تشارك جميع الأطراف بهذه الجهود سواء الفردية أو الجماعية الذي يعرف في المجال الاجتماعي، النهج العملي في التدخل والتوجيه في مجال التعليم والتدريب وتوجيه الطاقات (الدقلة والفحل، 2022).

ويشير مصطلح التمكين إلى التدابير والتي تهدف إلى زيادة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الأفراد والأسر المحلية ولتمكينهم من البدء بتمثيل مصالحهم الشخصية بطريقة مسؤولة وبخطيئة مسبق ومحددة ذاتياً بناء على امتلاك الأفراد والأسر لسلطاتهم الخاصة والتمتع بقوة عقلية وبدنية تمكنهم من اتخاذ القرارات (الدجاوي، 2019).

وتعرف بأنها العملية التي يصبح بها الأفراد يتمتعون بثقة ووقوة أكبر، عن طريق عمليات دعم ومساندة وتحقيق الذات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو المهني؛ والتي بموجبها يتمكن الأفراد أو الأسر داخل المجتمع من التغلب على الشعور المتولد لديهم بالعجز وعدم القدرة وبالتالي تحفيز الإدراك لديهم من أجل استخدام مواردهم وطاقاتهم الذاتية للقيام بالأعمال التي من الممكن تنفيذها بنجاح وقدرتهم على الاستمرار بها (صباح، 2020).

برز مصطلح التمكين من (علم النفس المجتمعي) والذي ارتبط مع عالم الاجتماع جوليان رابابورت وبالرغم من ذلك فإن جذور نظرية التمكين الاقتصادي تمتد إلى زمن طويل يصل لكارل مارس صاحب النظرية الماركسية الاجتماعية واستمرت هذه الافكار في التطور والصقل حتى وصلت

لنظرية الماركسية للطبقات أن مكانة الفرد داخل المجتمع أو البيئة يتحدد من خلال دوره وقدرته في عملية الإنتاج النظرية النقدية (الطاهر، 2021).

ويشير Robert adams بأن التمكين يعبر عن قدرة الأفراد المجتمعات المحلية في السيطرة على ممارساتهم وظروفهم وتحقيق أهدافهم الخاصة، بحيث تتكون لديهم القدرة على مساعدته أنفسهم أولاً والانطلاق نحو مساعدة الآخرين لتحقيق أقصى قيمة حياتهم فهي إذن عملية مركزة ومحددة الأهداف ومستمرة في المجتمع تنم عن الرعاية والمشاركة بين جميع أطرافه من أجل تحقيق الأهداف (عبد الحليم، 2023).

7.6 أهمية التمكين الاقتصادي في التنمية البشرية

يؤثر التمكين الاقتصادي على عمليات التنمية بأنواعها المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بدءاً من الفرد الى الأسرة التي يقيم فيها وصولاً للمجتمع أو البلد التي ينتمي إليها وتتجلى أهداف التمكين الاقتصادي في مجالات عدة أهمها (غروف، 2019):

1-التوازن في فرص العمل:

التمكين يفسح المجال لجميع الأفراد داخل المجتمع المشاركة في الحصول على الأعمال بشكل متوازن، ويعد ذلك جزءاً أساسياً من خطة التنمية البشرية، فمفهوم التمكين الاقتصادي يتيح الوصول الى السوق والحصول على الموارد الاقتصادية بالإضافة الى التحكم في تلك الموارد، والحصول على عمل يتناسب مع رغبة الأفراد ومهاراتهم، ومن ثم القدرة على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي.

2-زيادة النمو الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي يعزز من الإنتاجية، ويسهم ذلك في تطوير التنوع الاقتصادي داخل المجتمع، ويرفع مستوى الأداء في المؤسسات؛ نتيجة تطوير الأفراد ومهاراتهم التي امتلكوها ويحقق دخلاً إضافياً يساهم في تحسين المستوى المعيشي وزيادة في القدرة الاستهلاكية لدى الأسر.

3-المساهمة في بناء أسر متينة:

إن عملية فسح المجال لجميع الأفراد بشكل متوازن للحصول على فرص متساوية في سوق العمل، تخلق ظروفًا إيجابية وإنتاجية للأفراد، كما أن عملية تدريب وصقل مهارات الأفراد تنعكس على شكل تكوين الأسر داخل المجتمع الذي يقود الى جوهر عملية التنمية البشرية من خلال الاهتمام في مستويات التعليم ومستويات تكوين الأسر ومثابة من قبل الأفراد للحصول على خلق وإعداد ظروف أسرية عائلية أفضل.

4-الحد من الفقر:

يساهم التمكين الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتؤدي الى المساهمة في تقليل حدة الفقر، حيث أن الوصول الى الفئات المهمشة والفقيرة من أجل تقديم الخدمات الأساسية لها أهم أولويات التمكين الاقتصادي، فتقوم الدول بتنظيم الخطط التنموية الشاملة والتي تحمل في طياتها رؤى واسعة وتكون مترابطة وطويلة الأمد لضمان تحقيق أهدافها، والوصول إلى النتائج التي تسعى الدول لتحقيقها والتي تستهدف الفئات الفقيرة، ونتيجة تراكم الأعمال يساهم التمكين الاقتصادي في الحد من الفقر وبشكل مباشر من خلال: أ-خلق فرص عمل وتقليل نسبة البطالة من خلال دعم وتوسيع مشاريع ريادة الأعمال والتي تساعد الأفراد في العثور على وظائف جديدة مدفوعة الأجر.

ب-زيادة الدخل التمكين الاقتصادي قد يؤدي الى تطوير المهارات والقدرات وزيادة الانتاجية مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مدخلاتهم.

ت-الوصول الى الخدمات الأساسية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الدخل يمكن الأفراد من الوصول الى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان.

ث- تعزيز الحصول على تمويل شخصي عملية تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود يساعد في إمكانية وصولهم الى الخدمات المالية والحصول عليها.

ج-تقليل الهجرة الاقتصادية تساهم عمليات التمكين وتحقيق النمو الاقتصادي في خلق فرص استثمارية جديدة تساهم في التنمية الاقتصادية بسبب ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي.

7.7 نظريات حول التنمية البشرية:

هناك عدد من النظريات التي دعت الى تحقيق الأولوية البشرية في التنمية للحد من الفقر منها.

نظرية رأس المال البشري لشولتز:

سعى شولتز بهذه النظرية لتحويل الانتباه من الاهتمام المجرد للمكونات المادية لرأس المال، الى الاهتمام بالعناصر الغير مادية وهي رأس المال البشري وأشار بإعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن استثماره، وبنى مفهومه على ثلاثة فروض وهي أن النمو الاقتصادي يرجع إلى الزيادة بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري، وأن الاختلاف بالإيرادات بسبب مقدار الاستثمار بهذا المخزون، وإمكانية تحقيق العدالة في الدخل والتي تتحقق من خلال عنصر التعليم الذي يعمل على زيادة الإنتاجية في ظل سوق المنافسة وبالتالي التأثير على مستوى الدخل للأفراد والمجتمعات (مصطفى وساجي، 2022).

نظرية النمو الاقتصادي لوالث روستو:

تفترض هذه النظرية بأن عملية التنمية تحدث من خلال تطبيق المجتمعات لطرق ومناهج في تنفيذ عمليات التنمية، سلكتها سابقاً الدولة المتقدمة والمتطورة حالياً، وترى هذه النظرية بأن عملية التنمية هي عبارة عن عملية تحديث لمناحي الحياة داخل المجتمع عن طريق إحلال القيم الجديدة للقيم القديمة والبداية والتي تفترض بأن المجتمعات تمر بخمس مراحل تاريخية وبالتالي زيادة الإنتاج والتصنيع الإقتصادي هي مسألة وقت (غورغولو، 2023).

نظرية التبعية لراؤول بريبيش:

تعتبر هذه النظرية أن التخلف في العالم الثالث ليس هو الحالة الأصلية بالمجتمع وينشأ من خلال قبول الخضوع للنفوذ الرأسمالي؛ وترى أنه كلما انخفضت التبعية للنفوذ الرأسمالي أدت إلى زيادة في القدرة على تحقيق تنمية (غازي، 2020).

نظرية رأس المال الاجتماعي:

ترتبط هذه النظرية بعدة مفكرين من أبرزهم pierre Bourdieu والذي قام بتطويرها في سياق دراسته للظواهر والعلاقات الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع والذي يشير الى أن الأفراد داخل المجتمع يمتلكون مجموعة من العلاقات والموارد تؤثر على مكانتهم وفرصهم داخل المجتمع (فياض، 2023).

8. ثانياً: الدراسات السابقة:

8.1 أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (العراقي وآخرون، 2023) بعنوان " قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر "

هدفت الدراسة الى التعرف على وضع الفقر في مصر لتخفيف مشكلة الفقر حيث استخدمت الدراسة نصيب الفرد من النفقات الاستهلاكية النهائية للأسر كمتغير تابع والإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمال الناتج المحلي والإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى جانب استخدام معدل النمو السكاني باستخدام اسلوب التحليل والقيام للمتغيرات وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل الانفاق على الصحة والمتغير التابع وهو نصيب الفرد من النفقات الاستهلاكية كما يرتبط بعلاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهي الصحة ومعدل النمو السكاني، استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية ونموذج متجه الانحدار الذاتي من خلال البرنامج الاحصائي E- VIEW واوصت الدراسة بضرورة زيادة الانفاق على التعليم والصحة وتكثيف الجهود من أجل السيطرة على النمو السكاني والذي يلتهم محاولات تحقيق تنمية حقيقية.

2- دراسة (مهران وآخرون، 2022) بعنوان " العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في مصر "

هدفت الدراسة لتبني سياسات اقتصادية من خلال زيادة العمالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسات السابقة والتجارب العملية لبعض الدول وتوصلت الدراسة أن تحسين مستوى المعيشة للسكان وزيادة العمالة يؤدي الحد من مشكلة الفقر بزيادة مستوى الدخل.

3- دراسة (العوي، 2021) بعنوان " مكافحة الفقر كهدف اول من أهداف التنمية المستدامة "

هدفت الدراسة لإبراز الآليات التي تبناها الجزائر للحد من الفقر والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة وإبراز الخلل بهذه الآليات واقتراح حلول تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت لكل بلد خط فقر خاص بها يأخذ بالحسبان الاحتياجات الخاصة ووجود عدة آليات تبناها الجزائر للحد من الفقر وتحقيق فعالية لا سيما برنامج وكالة التنمية الاجتماعية.

4- دراسة (الزعاين، 2019) بعنوان " سبل مواجهة الفقر في فلسطين وأثرها على تعزيز التنمية المستدامة "

هدفت التعرف على مؤشرات الفقر في الاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات مكافحته والوصول الى خطط تنمية والكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية الفلسطينية لمكافحة الفقر دراسة تحليلية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي تم التعبير عن المتغيرات الانفاق الحكومي المنح والمساعدات الخارجية والنتائج المحلي الاجمالي المتمثل بالتنمية الاقتصادية ومساحة الاراضي القابلة للزراعة خلصت الدراسة بوجود اثر سلبي للمساعدات الخارجية على التنمية كونها اغاثية تحمل الجانب التنموي يوجد اثار ايجابية على للانفاق الحكومي على الفقر من خلال علاقة الدخل ونمو الناتج المحلي.

5- دراسة (الجلاد، 2018) بعنوان " دور برنامج التمكين الاقتصادي ديب في مكافحة الفقر في الضفة الغربية "

هدفت الدراسة لتقييم دور برنامج التمكين الاقتصادي والمطبق في فلسطين في مكافحة الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الفقيرة والمسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية وتقليل حاجة هذه الأسر من المساعدات أو الاعانات وقيام الأسر بالايفاء بالتزاماتها الشهرية تم استخدام حزم التحليل الاحصائي لقياس الفرضيات وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي لعائد برنامج التمكين وبين تحسن الوضع الصحي والتعليمي بالاضافة اتاحة الفرصة لزيادة فاعلية هذه الأسر في النشاط الاجتماعي، ايضا وجود جانب اخر وهو تطوير مقاربه هذه الأسر في استغلال مواردها المتاحة.

6- دراسة (بن عمر، 2017) بعنوان " البعد الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية العمل والبطالة والفقر كمؤشرات لقياس التنمية وهي

المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية ومؤشرات بيئية ومؤشرات مؤسسية "

هدفت الدراسة لقياس التنمية من خلال امكانية التحكم بالبطالة وعلاقتها بالفقر عن طريق خلق فرص التشغيل لتحقيق مستوى دخل عن طريق استخدام المنهج الكمي لقياس المؤشرات وتوصلت الدراسة الى ان التنمية تتحقق ليس بالنمو الاقتصادي لوحده وإنما بالاهتمام بالجوانب الأخرى الاجتماعية والبيئية أو ما يعرف بالتنمية الشاملة.

8.2 ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Abdulrahman, 2022) بعنوان " قياس تأثير تنمية الموارد البشرية على انتشار الفقر في نيجيريا "

هدفت الدراسة الى قياس العلاقة بين التنمية والفقر من خلال استخدام الالتحاق بالمدارس والتعليم والنفقات الصحة العامة والخاصة كمتغيرات مستقلة ومعدل الفقر متغير تابع من خلال استخدام عدة مقاييس لقياس العلاقة السببية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام على التعليم ومعدلات الفقر أيضاً وجود علاقة عكسية بين زيادة الانفاق الصحي وبين معدل الفقر.

2- دراسة (Barak, 2022) بعنوان " تأثير عدم المساواة في الدخل واستهلاك الطاقة المتجددة والطاقة غير المتجددة ونصيب الفرد من الدخل على الفقر: أدلة من اقتصاديات بريكس "

هدفت الدراسة الى التحقيق في عدم المساواة بالدخل ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة بالحد من الفقر في بلدان بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) استخدمت الدراسة منهج لوحة الحصص الاعاشة وكشفت الدراسة الى وجود علاقة مباشرة بين نصيب الفرد من الدخل واستهلاك الطاقة وبين الفقر وأن زيادة النمو فيها يقلل من الفقر.

3- دراسة (Belhadj et al, 2020) بعنوان " العلاقة السببية بين الفقر والتنمية البشرية الادلة التجريبية من تونس "

هدفت الدراسة الى استكشاف وجود علاقة سببية بين الفقر والتنمية البشرية باستخدام التثقيف للمواطنين والنهوض بالاقتصاد وتطوير المشاريع الاقتصادية من خلال استخدام منهج تودا ياماماتو غرانجر السببية حيث كشفت الدراسة الى وجود علاقة عكسية وقوية بين المتغيرات فيما يخص الفقر والتنمية البشرية.

4- دراسة (Wongnaa et al, 2018) بعنوان " تحقيق اهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر والقضاء على الجوع لمزارعي غانا "

هدفت الدراسة الى التعرف على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر من خلال دراسة حالة المزارعين تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها، باستخدام اداة الاستبانة وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين زيادة مستوى التعليم وخبرة المزارعين والبذور المحسنة تؤدي الى الكفاءة التقنية وبالتالي تحد من الفقر.

9. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة ودراسات أخرى؛ تبين للباحث أن الدراسات تناولت بيئة التنمية الخاصة بشكل عام، ولم تتناول الجوانب المؤثرة بالتنمية ودراسة قياس قوة التأثير بشكل مباشر، أيضاً محاولة الكشف أو معرفة العلاقة بين المتغيرات وبيئة التنمية وقوة ارتباط هذه العلاقة بينها وبين مشكلة الفقر، تحدثت بعض الدراسات عن المعوقات والمشاكل التي تعترض تطبيق التنمية في بيئتها، وربطها بقدرة تحقيق تنمية بشرية بالمجتمع يؤدي إلى التقليل من حدة الفقر مع اقتراح حلول لتذليل هذه المعوقات، بالإضافة أن بعض الدراسات نوهت إلى الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت تنمية حقيقية؛ من خلال استغلال النهج أو التجارب الناجحة للحد أو الخلاص من الفقر، إضافة إلى الاهتمام بجميع مقومات التنمية البشرية داخل المجتمع لتحقيق نمو اقتصادي.

تختلف هذه الدراسة عن سابقتها بأنها

- تناولت دور جانب التمكين الاقتصادي لتحقيق تنمية بشرية والحد من الفقر، نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني، من خلال استخدام بعض المتغيرات الرئيسية لدورها الأساسي بالجانب الاقتصادي الذي يعاني منه.
- أيضاً سيتم قياس أثر هذه المتغيرات على الحد من الفقر باعتبارها عوامل رئيسية تلعب دوراً مهماً بالسياسات والتخطيط التنموي للمجتمع الفلسطيني.
- تم اعتماد وسيط التمكين الاقتصادي باعتباره أحد معوقات التنمية البشرية ونظراً لطبيعة الواقع الفلسطيني وعدم قدرته على استغلال موارده بسبب الاحتلال، على ضوء ذلك تم تحديد كل من فرضيات الدراسة، المنهجية (المنهج الكمي) التي تم اتباعها ولم تتناولها الدراسات السابقة وبناءً عليه تم اختيار عنوان الدراسة
- تميزت الدراسة عن الدراسات الأخرى في أنها اعتمدت على الدراسة القياسية باستخدام البيانات الثانوية والصادرة عن الجهات الرسمية والتي تتعامل بمعايير كافة الأطراف المحلية والدولية؛ ولم يتم إجراء دراسة خاصة بالجانب الاقتصادي التمكين الاقتصادي.

10. طرق ومصادر جمع البيانات:

يعد تصميم البحث أمراً حيوياً لأنه يوفر إطاراً مفهوماً لجمع البيانات وتحليلها (Bryman & Bell 2013). وتعتمد هذه الدراسة أسلوب البحث الكمي عن طريق الاعتماد على البيانات الثانوية واستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) والتي تساعد الباحث في اختبار العديد من الأسئلة والقضايا الاقتصادية الهامة (Hurlin, 2010). حيث قام الباحث بجمع معلومات اقتصادية ومؤشرات عن نشاط الدولة الفلسطينية في الدراسة خلال الفترة (1995-2022م). بشكل تفصيلي قام الباحث بجمع البيانات الثانوية وتشمل بيانات عن مستوى الانفاق على الصحة، وبيانات عن مستوى الانفاق على التعليم، وبيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي من ثلاثة مواقع إلكترونية وزارية وهي موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد.

11. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من تقارير التنمية البشرية المتعلقة بأداء الاقتصاد الفلسطيني بكافة جوانبه الاقتصادية والمالية والصحية والتعليمية والاجتماعية، والمستمدة من جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد. حيث قام الباحث بالرجوع إلى التقارير الرسمية والافصاحات والمنشورات الموثوقة والتي تغطي عناصر التنمية البشرية وتشمل الصحة والتعليم ونصيب الفرد ونسبة الفقر وبرامج التمكين الاقتصادي وجمع بياناتها وتبويبها خلال الفترة الزمنية من سنة 1995 إلى سنة 2022. تم اختيار هذه الفترة لعدة أسباب من بينها: أولاً تعتبر سنة 1995 هي سنة بداية حكم السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ثانياً سنة 2022 هي آخر سنة يوجد فيها بيانات حديثة لأغراض دراسة مفاهيم الدراسة. ثالثاً تعتبر بداية الفترة الزمنية للدراسة هي الفترة التي تم فيها توقيع اتفاقية أوسلو بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 1993). لأن اتفاقية أوسلو كان له أثر واضح على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في دولة فلسطين. رابعاً هذه الفترة تتعلق بنشاط يشمل كافة المؤسسات الحكومية الفلسطينية والتي تضم (32) وزارة ومؤسسة حكومية يتم تلخيص معدلات أنشطتها من خلال التقرير الذي تصدره وزارة الاقتصاد الفلسطينية للفترة الزمنية التي تتضمنها الدراسة.

12. جمع بيانات الدراسة

استخدم الباحث المصادر الثانوية للحصول على بيانات الدراسة وذلك لدراسة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة والاجابة على أسئلتها، حيث قام الباحث بجمع البيانات المنشورة في المواقع الإلكترونية الوزارية وهي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، 2023) وزارة الاقتصاد الوطني (وزارة الاقتصاد الوطني، 2023) وسلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2023) حيث تم جمع بيانات الدراسة والتي تعكس جميع متغيرات الدراسة كاملة من خلال التقارير المالية السنوية الصادرة عن أداء السلطة الفلسطينية. هذه التقارير لها أهمية في توفير الوقت والجهد وإعطاء بيانات واقعية وتاريخية عن متغيرات الدراسة. كما أنه تم تفرغ البيانات غير المعالجة من خلال برنامج Microsoft Excel وتم معالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA16) وذلك من أجل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات والوقوف على النتائج.

13. قياس متغيرات الدراسة

المتغير التابع: الفقر

يعتبر الفقر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة ومن أهم العوامل التي تؤثر على الحالة الاقتصادية والاستقرار العام للمجتمع ككل (شنتل، 2015). حيث يوجد قياسات مختلفة للفقر في الدراسات السابقة مثل دراسة العراقي وآخرون (2023) حيث تم قياس نسبة الفقر في مصر من خلال نصيب الفرد من النفقات النهائية الاستهلاكية. بين تقرير لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) أن نسب الفقر في فلسطين مستمدة من "إحصاءات الفقر في فلسطين والمبنية على المفهوم "النقدي" للفقر وفقاً للتعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1997، حيث ضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية مستنداً إلى موازنة الاحتياجات الأساسية. تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية لأسر مرجعية محدد مسبقاً. هذا وقد تم احتساب خط الفقر الأول، الذي يطلق عليه "خط الفقر المدقع"، بشكل يعكس ميزانية الطعام، والملبس، والسكن. ويبحث خط الفقر الثاني "خط الفقر"، علاوة على مكونات الخط الأول، في احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والرعاية الشخصية، ومستلزمات المنزل. هذا وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى حجم وتركيب الأسرة". بناء على ما سبق فإن بيانات الدراسة المتعلقة بمستوى الفقر في فلسطين ستستخدم مقياس الفقر بناء على مقياس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

المتغيرات المستقلة

التعليم

يعتبر الانفاق على التعليم من أهم ركائز الحكومات ومرتبطة بتقدمها وتطورها حيث يؤثر على مستوى الفقر لكل الدول سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول النامية. بحسب تقرير لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017، حيث بين أن للتعليم أربعة مؤشرات وهي 1- الالتحاق بالتعليم حيث تم قياس هذا المؤشر عن طريق مفهوم بأنه "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 6 إلى 17 سنة غير ملتحق بالتعليم"، 2- الرسوب حيث تم قياس عامل الرسوب من خلال مفهوم بأنه "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 7-18 سنة سبق له الالتحاق بالتعليم ورسب سنة دراسية على الأقل"، 3- التحصيل العلمي حيث تم قياس هذا العامل عن طريق مفهوم "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان جميع أفراد الأسرة بعمر 19-50 سنة ولم يكملوا المرحلة الثانوية"، 4- جودة التعليم حيث تم قياس عامل جودة التعليم من خلال مفهوم "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لدى الأسرة طفل بعمر 6-17 سنة وملتحق حالياً بالتعليم وأشاروا إلى وجود مشكلة مع المدرسة من حيث سوء التدريس أو نقص في عدد المعلمين، أو نقص في الكتب أو نقص المرافق". هذه المقياس مستخدم في الدراسات السابقة مثل (Alkire et al., 2021). ودراسة العراقي وآخرون (2023) بينت مقياس التعليم كنسبة من إجمالي الانفاق العام. وعليه فإن الدراسة الحالية ستستخدم هذا المقياس.

الصحة

يعتبر الانفاق على الصحة من أهم الأبعاد التي تؤثر على مستوى الفقر في دولة فلسطين. بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم قياس الصحة وفق 4 مؤشرات وهي: 1- الإعاقة، حيث يتم تفسير مفهوم بأنه "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان أي فرد من أفراد الأسرة لديه صعوبة شديدة في السمع أو البصر أو الحركة واستخدام الأيدي أو التواصل أو التذكر والتركيز"، 2- المرض المزمن، حيث يتم تفسير مفهوم المرض المزمن بأنه "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان جميع أفراد الأسرة من الفئة العمرية 30 سنة فما فوق و يعانون من مرض مزمن تم تشخيصه من قبل مختص"، 3- التأمين الصحي، حيث يتم تفسير مفهوم التأمين الصحي بأنه "تعتبر الأسرة غير محرومة إذا كان لدى رب الأسرة أو أحد أفرادها تأمين صحي"، 4- الوصول للخدمات الصحية، حيث يتم تفسير مفهوم الوصول للخدمات الصحية بأنه "تعتبر الأسرة محرومة إذا كان مكان سكن

الأُسرة يبعد بمسافة لا تقل عن 5 كم عن أقرب عيادة صحية أو مستشفى". هذا المقياس تم استخدامه في الدراسات السابقة مثل (Alkire, 2021). وبناء على دراسة العراقي وآخرون (2023) والتي اعتمدت مقياس الصحة كنسبة من إجمالي الانفاق العام. وعليه فان الدراسة الحالية ستستخدم هذا المقياس.

نصيب الفرد من الناتج المحلي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي من اهم العوامل المؤثرة على مستوى الفقر. حيث أظهرت دراسة العراقي وآخرون (2023) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤثر على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية. أي انه يمكن قياس نصيب الفرد عن طريق إجمالي نصيب الفرد من الدخل الناتج المحلي الإجمالي، سيتم الحصول عليها من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الدراسة على عدد السكان. وهذا المقياس مستخدم في الدراسات السابقة مثل دراسة (العراقي وآخرون، 2023).

العامل المعدل

التمكين الاقتصادي

تساعد التنمية الاجتماعية والتمكين الى الحد من الفقر ودعم الفئات المهمشة في دول العالم. حيث أن برامج التنمية والتمكين الاقتصادي في فلسطين تهدف الى الحد من الفقر من خلال تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة من اجل اعتماد الفرد على توفير دخل مستقر ومستدام (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). وبالنظر الى تقرير برنامج تمكين المواطن الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية، يمكن قياس التمكين الاقتصادي عن طريق نصيب الإنفاق على التمكين الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). والدراسة الحالية سوف تستخدم هذا المقياس.

14. نماذج الدراسة

يعرض نموذج الدراسة جميع متغيرات الدراسة قيد البحث، ومن أجل فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة، يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يعبر عن معادلة تبين مدى تأثير متغير مستقل (Dependent variable) على متغير تابع (Dependent variable) (Hair, Black, Babin, & Anderson, 2014). أيضا دراسة تأثير المتغير المعدل (Moderator variable) على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. أيضا تقوم هذه الدراسة بتطوير ستة نماذج لاختبار الفرضيات. وسيتم مناقشة الهدف البحثي الأول استنادًا إلى النموذج (1)، الذي بدوره يجيب على السؤال البحثي الأول. يتم مناقشة ستة نماذج انحدار خطي للسلاسل الزمنية للإجابة على الأسئلة البحثية.

علاقة الانفاق على الصحة في الحد من الفقر في فلسطين

الفرضية الاولى لهذه الدراسة تفحص العلاقة بين الانفاق على الصحة في الحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية الاولى، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 HEA_{jt} + \theta_{jt} \quad \text{Model 1}$$

و يمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

HEA : تمثل متغير الصحة.

e: عنصر الخطأ.

علاقة الانفاق على التعليم في الحد من الفقر في فلسطين

الفرضية الثانية لهذه الدراسة تفحص العلاقة بين الانفاق على التعليم في الحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية الثانية، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 EDU_{jt} + \theta_{jt} \quad \text{Model 2}$$

و يمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

EDU: تمثل متغير التعليم.

e: عنصر الخطأ.

علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من الفقر في فلسطين

الفرضية الثالثة لهذه الدراسة تفحص العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية الثالثة، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 GDP_{jt} + \theta_{jt} \quad \text{Model 3}$$

ويمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

GDP: تمثل متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي.

e: عنصر الخطأ.

دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين

الفرضية الرابعة لهذه الدراسة تفحص دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية الرابعة، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 HEA_{jt} + \alpha_2 EE_{jt} + \alpha_3 HEA * EE_{jt} \theta_{jt} \quad \text{Model 4}$$

ويمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

HEA: تمثل متغير الصحة.

EE: التمكين الاقتصادي

HEA*EE: تمثل المتغير المعدل

e: عنصر الخطأ.

دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين

الفرضية الخامسة لهذه الدراسة تفحص دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية الخامسة، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 EDU_{jt} + \alpha_2 EE_{jt} + \alpha_3 EDU * EE_{jt} \theta_{jt} \quad \text{Model 5}$$

ويمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

EDU: تمثل متغير التعليم.

EE: التمكين الاقتصادي

EDU*EE: تمثل المتغير المعدل

e: عنصر الخطأ.

دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من الفقر في فلسطين

الفرضية السادسة لهذه الدراسة تفحص دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل على العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين. من اجل اختبار الفرضية السادسة، تحليل السلاسل الزمنية تستخدم لفحص هذه الفرضية وبالتالي نموذج الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$$POV_{jt} = \beta + \alpha_1 GDP_{jt} + \alpha_2 EE_{jt} + \alpha_3 GDP * EE_{jt} \theta_{jt} \quad \text{Model 6}$$

ويمثل كل من:

POV: تمثل متغير الحد من الفقر.

GDP: تمثل متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي.

EE: التمكين الاقتصادي

GDP*EE: تمثل المتغير المعدل

e: عنصر الخطأ.

15. تحليل البيانات

تستخدم هذه الدراسة تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار ستة فرضيات. حيث يعتبر تحليل الانحدار هو تقنية إحصائية لتقدير العلاقة بين المتغيرات. يتضمن تحليل الانحدار الخطي البسيط عدة تقنيات لتحليل العديد من المتغيرات وتشمل متغير تابع واحد متعدد ومتغير مستقل واحد أو متعدد. تستخدم هذه الدراسة النموذج الخطي للانحدار البسيط باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (Ordinary least squares approach) للإجابة على أسئلة الدراسة الستة وفرضيتها.

تستخدم هذه الدراسة برنامج ستاتا (STATA الإصدار 16) من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الأسئلة البحثية وذلك من خلال تطبيق نذج المربعات الصغرى العادية. أيضا تقوم هذه الدراسة بعرض جدول الاحصاء الوصفي ومصفوفة ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل دور المتغير المعدل على العلاقة بين العامل المستقل والعامل التابع.

16. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics Analysis

قبل تنفيذ تحليل البيانات لغايات اختبار الفرضيات، من المهم اختبار الانتظام للمجموعة البيانية لكل مجتمع الدراسة. يشرح اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normality Test) هو إجراء إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مجموعة من البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً وتنتشر البيانات بشكل مناسب ومتساوٍ حول المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة. حيث يمكن رسم توزيع البيانات على شكل منحني أو على شكل جرس في حال ان القيم موزعة توزيعاً طبيعياً. لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، أجرت هذه الدراسة اختبار الالتواء والتفرطح (skewness and kurtosis test). يُظهر الجدول رقم 1 نتائج اختبار skewness and kurtosis. بالنظر الى معيار الحكم على التوزيع الطبيعي للبيانات، تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً اذا كانت قيم كل من skewness و kurtosis أقل من (+3 و -3)، فإن ذلك يعني أن البيانات موزعة بشكل طبيعي (Gujarati, 2003; Hair et al., 2010; Westfall & Henning, 2013). وبالنظر الى جدول 1 والذي يوضح ان قيم كلاً من Skewness و kurtosis اقل من معيار التوزيع الطبيعي وهو (+3، -3) مما يشير إلى أن بيانات الدراسة الحالية موزعة بشكل طبيعي.

جدول 1: نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	Skewness	kurtosis
POV	-.582	2.712
EDU	.382	1.8
HEA	.611	2.115
GDP	.429	1.941
EE	.100	1.869

ملاحظة: POV: تعني الفقر، EDU: تعني الانفاق على التعليم، HEA: تعني الانفاق على الصحة، GDP: تعني الناتج المحلي الإجمالي، EE: تعني برامج التمكين الاقتصادي.

بعد أن تم اختبار التوزيع الطبيعي وتبين ان بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، تقوم الدراسة الحالية بعمل التحليل الوصفي للبيانات. يهدف هذا النوع من التحليل إلى وصف وتلخيص البيانات المتاحة بشكل مبسط ودقيق لفهم الخصائص والسمات الرئيسية للبيانات دون إجراء تفسيرات أو تحليلات عميقة. يقوم التحليل الوصفي بتوثيق عملية فحص البيانات التي تمت قبل تحليل الارتباط الخطي و تحليل الانحدار، بهدف

التحقق من دقة البيانات وخلوها من القيم المفقودة وقيم الالتواء والتفرطح (Tabachnick & Fidell, 2014). يُستخدم التحليل الوصفي للتعرف على الخصائص الرئيسية للبيانات من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري، القيم القصوى والصغرى لجميع مجتمع الدراسة والبالغ 28 مشاهدة، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم 2.

جدول 2: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي تتكون من سنوات الدراسة وعددها (28) التابعة والمستقلة والعامل المعدل

المتغيرات	عدد السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
POV	28	26.696	27.2	19.400	31.4
EDU	28	38.375	35.55	20.500	64.1
HEA	28	19.539	17.95	12.600	31.2
GDP	28	2.279	2.073	1.033	4.246
EE	28	25.396	25.1	15.600	36.9

ملاحظة: POV : تعني الفقر، EDU: تعني الانفاق على التعليم، HEA : تعني الانفاق على الصحة، GDP: تعني الناتج المحلي الإجمالي، EE: تعني برامج التمكين الاقتصادي.

يبين جدول رقم 2 انتظام السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. حيث ان الوسط الحسابي لمستوى الفقر في فلسطين قد بلغ تقريبا 27% بينما كانت اقل قيمة لمتغير الفقر هو تقريبا 19% واعلى قيمة تقريبا هو 31% وهو ما يبين ان هناك تباين في مجتمع الدراسة. وهذه النتائج متفقة مع الدراسات السابقة مثل دراسة حسنة (2018). هذا يعطي مؤشر الى ان نسبة مستوى الفقر في فلسطين تزداد نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية في فلسطين (والي، 2017). وبالنظر الى المتوسط الحسابي للفقر وهو 27% قد يدل هذا الرقم على أن البرامج التي تقدمها الحكومية الفلسطينية ومن ضمنها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الوطني المختصة بمكافحة الفقر تسهم في الحد من الفقر بنسبة منخفضة، وهذا مؤشر على فعالية هذه البرامج والمبادرات التي تبناها مؤسسات السلطة الفلسطينية من اجل تخفيض من معدلات الفقر وتسهم في التنمية البشرية بشكل مباشر. وأن قيمة الانحراف المعياري هي (27%) التي تشير الى مدى التباين في برامج الحد من الفقر عبر السنوات الداخلة في إحصائيات الدراسة.

وبالنظر الى جدول 2 يبين وصف تفصيلي للمتغيرات التنمية البشرية وهي التعليم والصحة ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من مستوى الفقر في فلسطين. بالنسبة للمتوسط الحسابي لمستوى الإنفاق على التعليم قد بلغ تقريبا 38%، وبلغ الحد الأدنى لمستوى الإنفاق على التعليم تقريبا 21% والحد الأعلى بلغ تقريبا 64%. وهذا يشير ان نسبة الإنفاق على التعليم كانت منخفضة في بداية فترة الدراسة، ولكن بعد مرور عقدين من الزمن ارتفع مستوى الإنفاق على التعليم وهذا بدوره أثر على تدني مستوى الفقر في فلسطين. حيث بين تقرير جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني زيادة اعداد المتعلمين وزيادة توجه الافراد نحو التعليم المهني والجامعي بعد الثانوية العامة وفي مختلف التخصصات وأيضا زيادة ابتعاث الطلبة لاستكمال الدراسات العليا خارج فلسطين الذي كان له الأثر الكبير في زيادة نصيب الإنفاق على التعليم وتقليل نسب الفقر في فلسطين (جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

العامل الاخر من عوامل التنمية البشرية وهو الصحة. فقد كانت نتائج المتوسط الحسابي لمستوى الإنفاق على الصحة تساوي تقريبا 20%، أما الحد الأدنى له فقد بلغ تقريبا 13% في بداية فترة الدراسة والحد الأعلى لها فبلغت تقريبا 31% ووهذا يشير الى ان هناك تباين في مستوى الإنفاق على الصحة خلال فترة الدراسة. حيث يشكل قطاع الصحة من أهم القطاعات المتأثرة بظاهرة الفقر في فلسطين. بالإضافة الى ذلك، ان عدد العاملين في مجالات الصحة ازداد خلال فترة الدراسة وأيضا ظهور فايروس كورونا وأثره على قطاع الصحة. فالتنمية البشرية تركز بالأساس على العيش الطويل، والصحة الجيدة.

العامل الأخير من عوامل التنمية البشرية وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي. حسب جدول 2 فان الوسط الحسابي بلغ تقريبا 2 دولار وان الحد الأدنى لنصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ تقريبا 1 دولار في بداية فترة الدراسة والحد الأعلى بلغ تقريبا 4 دولار. هذه الإحصاءات توضح

توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي وتظهر تنوعاً في هذا التوزيع، وبالتالي يمكن أن تقدم هذه النتائج صورة أكبر عن مستوى الدخل الفردي والتنوع الذي يحدث في الناتج المحلي للأفراد خلال الفترة الزمنية المدروسة

اما بالنسبة للمتوسط الحسابي لمساهمة برنامج التمكين الاقتصادي والذي بلغ تقريبا 25% أما الحد الأدنى له فقد بلغت تقريبا 16% والحد الأعلى لها فبلغت تقريبا 37%. هذا يدل على انه يوجد تنوع في مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تستهدف فئة الشباب. وظهرت النتائج الى سعي مؤسسات السلطة الفلسطينية لتقديم برامج تسعى للتمكين الاقتصادي لفئات الشباب، حيث اهتمت هذه البرامج بتطوير التدريب المهني والتقني، إذ تساهم في الحد من الفقر والبطالة بين الشباب، كما ظهرت برامج التشغيل والتي عملت على توفير العديد من فرص العمل لأفراد المجتمع في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي (أبو عدوان، 2013).

17. مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix)

تستخدم مصفوفة ارتباط بيرسون عادة في تحليل البيانات لتوضيح العلاقات بين متغيرات متعددة، وتساعد في تحديد أي متغيرات قد تكون مرتبطة ببعضها البعض وما إذا كانت هذه العلاقات إيجابية أو سلبية أو معدومة. تحدث ظاهرة التعددية (Multicollinearity) وهي عبارة عن وجود علاقة قوية بين متغيرين أو أكثر يمكن أن يتسبب في صعوبة في تحديد تأثير كل متغير بشكل منفصل على المتغير المعتمد أو النتيجة المراد التنبؤ بها (Sekar & Bougie 2010). استناداً (Gujarati 2009)، Pallant (2011)، أستنتج أن مشكلة التعددية تحدث عندما تكون نتيجة الارتباط بين متغيرين أكبر من 0.8 أو 0.9. بالنظر الى جدول 3 تكشف مصفوفة ارتباط بيرسون عن عدم تجاوز أي من قيم الارتباط الحد الأقصى المحدد عند مستوى 0.8. ومع ذلك، يُظهر الجدول 3 ارتفاع نتيجة الارتباط بيرسون بين HEA وEDU، وبين GDP وكلا من POV وEE وبين HEA وEDU، وبين HEA وPOV وكلا من EE وPOV وEDU وHEA. ويبدو أن مشكلة التعددية (Multicollinearity) غير مهمة لأن تأثير POV على عوامل التنمية البشرية والعامل المعدل يتم اختبارها في هذه الدراسة في نماذج المستقلة.

الهدف الاساسي من تحليل الارتباط الإحصائي هو شرح الاتجاه والعلاقة للارتباط الخطي بين متغيرين. قبل إجراء تحليل الانحدار الخطي، تمثل مصفوفة الارتباط الاتجاه المتوقع بين متغيرات الدراسة. الارتباط البارز بين المتغيرات لا يضمن التنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات. لذلك، يُطبق تحليل الانحدار الخطي الإحصائي للتنبؤ بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغير المعدل. يمكن ملاحظة أن مؤشرات التنمية البشرية (EDU, HEA, GDP) مترابطة بشكل إيجابي ونسبة 0.1 مع الحد من الفقر في فلسطين (POV) وهو نتيجة متوقعة. تبين نتائج ارتباط بيرسون ان دور العامل المعدل (EE) يرتبط ب POV بعلاقة موجبة وأيضاً يرتبط EE بكل من EDU وHEA بعلاقة عكسية.

جدول 3: نتائج تحليل ارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
POV (1)	1.000				
EDU (2)	0.623*	1.000			
HEA (3)	0.647*	0.771*	1.000		
GDP (4)	0.790*	0.780*	0.789*	1.000	
EE (5)	0.645*	-0.114*	-0.090*	0.107	1.000

ملاحظة: * p<0.1, ** p<0.05, *** p<0.01

18. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

علاقة الانفاق على الصحة في الحد من الفقر (H1)

النموذج الأول يناقش اثر الانفاق على الصحة في الحد من الفقر. يعرض جدول 4 تحليل السلاسل الزمنية لمجتمع الدراسة والمكون من 28 عينة وتدرس اثر العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر. حيث أظهرت النتائج ان الإنفاق على الصحة لها تأثير كبير على الحد من الفقر في فلسطين. يبين جدول 4 ان قيمة معامل الارتبط بين المتغير المستقل وهو نسبة الانفاق على الصحة (HEA) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (POV) بلغ 34% عند مستوى الدلالة (قيمة T هي 4.33 وعند مستوى 1%). وبالتالي فإن هذه النتيجة تقبل الفرضية الاولى والتي

تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين. وهذا يشير الى انه عندما يتم الإنفاق على الصحة بدرجة واحدة فان ذلك يؤدي الى تقليل مستويات الفقر بنسبة 34%. تتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي تدعم فكرة أن الإنفاق على الصحة يقلل من نفقات الاسر على الصحة وبالتالي يقلل نسب الفقر بين الاسر.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (قيمة R^2) هي 0.419، ويعني ذلك أن المتغير المستقل وهو الإنفاق على الصحة يفسر العامل التابع وهو الحد من الفقر بنسبة 42%. حيث ان الاستثمار في القطاع الصحي لتوفير خدمات صحية عالية الجودة وسهولة الوصول للمواطنين يمكن أن يقلل من العبء المالي على الأسر ويحافظ على مستوى الصحة العامة ويحد من الفقر. وبعبارة أخرى ان تحسين حالة الافراد الصحية، وتقليل الحاجة الى الإنفاق على الصحة وبناء منظومة صحية قوية قادرة على حماية المواطنين من اجل تقليل نفقات الاسر على الصحة وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والذي بدوره يقلل نسب الفقر.

جدول 4: العلاقة بين الإنفاق على الصحة والحد من الفقر (النموذج الاول)

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة-T- T-value	التأثير Sig
HEA	0.344	0.079	4.33	***
الثابت	19.984	1.611	12.39	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.002		
قيمة R^2		0.419		

ملاحظة: $p < 0.1$ *, $p < 0.05$ **, $p < 0.01$ *** Pov: الحد من الفقر، HEA: الإنفاق على الصحة

علاقة الإنفاق على التعليم في الحد من الفقر (H2)

يعرض هذا القسم نتائج افتراضات انحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية. تبحث هذه الدراسة دور الإنفاق على التعليم كاحد عوامل التنمية البشرية ودوره في الحد من الفقر في فلسطين. تظهر نتائج انحدار السلاسل الزمنية لنموذج الفرضية الثاني في الجدول 5 حيث ان قيمة معامل الارتبط بين المتغير المستقل وهو نسبة الإنفاق على التعليم (EDU) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (Pov) تقريبا 14% عند مستوى الدلالة (قيمة T هي 4.06 وعند مستوى 1%) وهذه النتيجة تقبل الفرضية الثانية. وهذا يشير الى انه عندما يتم الإنفاق على التعليم بدرجة 1 فان يقلل الحد من الفقر بنسبة 14%. تتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي تدعم فكرة أن الإنفاق على التعليم يقلل من نفقات الاسر على التعليم وبالتالي يقلل نسب الفقر بين الاسر.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (قيمة R^2) هي 0.738، ويعني ذلك أن المتغير المستقل وهو الإنفاق على التعليم يفسر 74% من الحد من الفقر في فلسطين. وتعني ان زيادة الإنفاق على التعليم وسيلة فعالة لزيادة نصيب الفرد من الاستهلاك والذي يؤدي الى انخفاض معدلات الفقر وتعزيز الأداء الأفضل والرفاهية للمجتمع. اصف الى ذلك كلما زاد الإنفاق على التعليم زادت الفرص امام الافراد في العثور على وظائف تحسين مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وتحسين ظروفهم المعيشية نتيجة تخطيط وادارة الاستهلاك الأسري وبالتالي تعزيز البنية الاجتماعية الأساسية للأسر وتحقيق زيادة في رواتبهم وبالتالي تقليل الفقر وهذه النتيجة متفقة مع الدراسات السابقة مثل (العراقي وآخرون (2023) (Orakwe, 2023; Sovacool et al., 2023; Yao et al., 2023).

جدول 5: العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر (المودج الثاني)

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة T- T- value	التأثير Sig
EDU	0.135	.033	4.06	***
الثابت	21.498	1.361	15.80	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.000		
قيمة R ²		0.738		

ملاحظة: * p<0.1, ** p<0.05, *** p<0.01. Pov: الحد من الفقر، EDU: الانفاق على التعليم

علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من الفقر (H3)

جدول 6 يوضح العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي واثره على الحد من الفقر. تظهر نتائج انحدار السلاسل الزمنية لنموذج الفرضية الثالثة (H3) حول العلاقة بين دور نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP) واثره على الحد من الفقر (POV). يبين جدول 6 أن قيمة معامل الارتبط بين المتغير المستقل وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (POV) بلغ 239% عند مستوى الدلالة (قيمة T هي 6.56 وعند مستوى 1%) وهذه النتيجة تقبل الفرضية الثالثة. وهذا يشير الى انه عندما يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة 1 فانه يقلل الحد من الفقر بنسبة 239%. تتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي تدعم فكرة ان توفير القدرة المالية لدى الافراد تساهم في زيادة القدرة لديهم من اجل توفير احتياجاتهم الأساسية والتي تحسن من مستوى المعيشة، وارتفاع موارد او دخل افراد المجتمع وتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وبالتالي الحد الفقر. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي يزيد من الاستهلاك النهائي للأسر وزيادة القوة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (قيمة R² هي 0.624)، ويعني ذلك أن المتغير المستقل وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي يفسر 62% من الحد من الفقر في فلسطين. وتعني ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي تزيد من القوة الشرائية وتحقيق الهدف الاستراتيجي لنمو الاقتصاد وبالتالي التخفيف من حدة الفقر.

جدول 6: العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من الفقر (النموذج الثالث)

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة T- T- value	التأثير Sig
GDP	2.391	0.364	6.56	***
الثابت	21.246	0.905	23.49	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.000		
قيمة R ²		0.624		

ملاحظة: * p<0.1, ** p<0.05, *** p<0.01. Pov: الحد من الفقر، GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي

تحليل المتغير المعدل:

دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر

الفرضية الرابعة (H4) تفترض وجود دور معدل لبرنامج التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الإنفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين. يظهر جدول 7 قيمة معامل الارتبط للمتغير المعدل (HEA*EE) في العلاقة بين المتغير المستقل الانفاق على الصحة (HEA) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (POV) قد بلغ 99% عند مستوى الدلالة (قيمة T هي 18.05 وعند مستوى 1%) وهذا يعني ان هذه النتيجة تدعم الفرضية الرابعة. وهذا يشير الى انه عندما يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة واحدة فانه يقلل الحد من الفقر بنسبة 99% . هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ظل توفر برامج التمكين الاقتصادي الفعالة وخاصة المتعلقة ببرنامج الصحة وزيادة الانفاق على الصحة تؤدي الى تحسين الظروف الصحية العامة وتقلل من الحاجة الى الاجراءات الصحية المكلفة للدولة وتساهم في تحقيق الاستدامة الصحية وتقديم دعم لتحقيق الاستدامة لهذه الأسر ومساعدتهم من تخفيف حدة الفقر.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (قيمة R^2) هي 0.996، ويعني ذلك برامج التمكين الاقتصادي والانفاق على الصحة يفتر 96% من الحد من الفقر في فلسطين. وعليه فان برامج التمكين الاقتصادي ساعد في تحسين قوة العلاقة بين الصحة والحد من الفقر. بالنظر الى جدول 4 الذي يعرض تأثير الانفاق على الصحة في الحد من الفقر في فلسطين تبين ان قيمة معامل التحديد (قيمة R^2) هي 42% ولكن بعد ادخل العامل المعدل فان قيمة معامل التحديد (قيمة R^2) في جدول 7 أصبحت 96% وهذا يدل على ان برامج التمكين الاقتصادي عززت العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر. او بعبارة أخرى أن البرامج المتعلقة بتعزيز التمكين الاقتصادي للأفراد أسهمت في تقوية أو تحسين الارتباط بين الانفاق على الصحة والحد من مستوى الفقر. حيث ان التمكين الاقتصادي يمكن أن يسهم في زيادة القدرة الشرائية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وبالتالي تحسين الوضع الصحي العام. وعندما يتم تحقيق ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقليل مستويات الفقر للأفراد أو للمجتمع بشكل عام.

جدول 7: دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر (النموذج الرابع)

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة T- T-value	التأثير Sig
HEA	0.209	0.039	5.37	***
EE	0.536	0.032	12.92	***
HEA*EE	0.991	0.048	18.05	***
الثابت	17.170	0.415	40.64	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.000		
قيمة R^2		0.966		

ملاحظة: $p < 0.1$ *، $p < 0.05$ **، $p < 0.01$ ***، POV: الحد من الفقر، HEA: الانفاق على الصحة، EE: التمكين الاقتصادي، HEA *EE: العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي على الصحة

دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر

النموذج الخامس يدرس تأثير العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر. حيث ان الفرضية الخامسة (H5) تنص على أنه يوجد دور معدل لتمكين الاقتصادي في العلاقة بين الإنفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين. جدول 8 يظهر ان قيمة معامل الارتبط للمتغير المعدل (EDU *EE) في العلاقة بين المتغير المستقل الانفاق على التعليم (EDU) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (POV) قد بلغ تقريبا 1% عند مستوى الدلالة (قيمة T هي 18.05 وعند مستوى 1%) هذه النتيجة تقبل الفرضية الخامسة. وهذا يشير الى انه عندما يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة واحدة فان ذلك يقلل الحد من الفقر بنسبة 1%.

هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ظل توفر برامج التمكين الاقتصادي الفعالة والذي بدوره يعمل على زيادة فرص التعليم لأفراد المجتمع مما يؤدي الى تقليل العبء المالي وتشجيع العملية التعليمية وبالتالي زيادة فرص الحصول على مؤهلات تعليمية تحقق لهم فرص اقتصادية وتحسن من ظروفهم الاقتصادية وتحد من الفقر.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.890، ويعني ذلك أن إضافة المتغير المعدل وهو برامج التمكين الاقتصادي والانفاق على التعليم يفسّر 89% من الحد من الفقر في فلسطين. وعليه فإن برامج التمكين الاقتصادي ساعدت في تحسين قوة العلاقة بين التعليم والحد من الفقر. بالنظر الى جدول 4.5 الذي يعرض تأثير الانفاق على التعليم في الحد من الفقر في فلسطين تبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) هي 74 % ولكن بعد إضافة العامل المعدل فإن قيمة معامل التحديد (R^2) في جدول 8 أصبحت 89% وهذا يعني أن الجهود المبذولة في برامج التمكين الاقتصادي قد أسهمت في تعزيز أو تقوية الارتباط بين الانفاق على التعليم والحد من مستوى الفقر.عبارة أخرى ان الاستثمار في التعليم من خلال تلك البرامج أدى إلى تحسين فرص الفرد للتطور الشخصي والمهارات وبالتالي زيادة فرص الحصول على فرص عمل وزيادة دخل الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين شروط العيش والحد من معدلات الفقر. حيث ان برامج التمكين الاقتصادي قد تشمل مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للأفراد، ومن ضمنها الاستثمار في التعليم. وعندما يتم تقديم هذه الفرص التعليمية، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز فرص الفرد لتحسين مستوى الدخل وتقليل مستويات الفقر.

جدول 8: دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين الانفاق على التعليم والحد من الفقر (النموذج الخامس)

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة T- T-value	التأثير Sig
EDU	0.374	0.071	5.28	***
EE	1.012	0.093	10.86	***
EDU*EE	0.012	0.002	7.31	***
الثابت	28.749	1.111	25.87	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.000		
قيمة R^2		0.890		

ملاحظة: $p < .01$ ، *** $p < .05$ ، * $p < .01$ ، Pov: الحد من الفقر، EDU: الانفاق على التعليم، EE: التمكين الاقتصادي، EDU*EE: العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي على التعليم.

دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من الفقر

النموذج (6) يدرس اثر العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي ($GDP * EE$) على نصيب الفرد من الناتج المحلي والتخفيف من حدة الفقر في فلسطين. جدول 9 يظهر ان قيمة معامل الارتبط للمتغير المعدل ($GDP * EE$) في العلاقة بين المتغير المستقل وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP) والعامل التابع وهو الحد من الفقر (POV) بلغ 99% (قيمة T هي 26.83 وعند مستوى 1%) وبذلك فإن النتيجة تدعم الفرضية السادسة. وهذا يشير الى انه عندما يتم يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة 1 فإن يقلل الحد من الفقر بنسبة 99%. هذه النتيجة تشير إلى أن برامج التمكين الاقتصادي قد أدت إلى تعزيز العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي وتقليل مستوى الفقر. هذا يعكس أن الفرد الذي يحصل على حصة أكبر من الناتج المحلي بفضل تلك البرامج يمكن أن يكون لديه فرص أكبر للتقدم الاقتصادي والحصول على موارد وفرص تسهم في تحسين أو تخفيف حالات الفقر.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.935، ويعني ذلك أن إضافة المتغير المعدل وهو برامج التمكين الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي يفسّر 94% من الحد من الفقر في فلسطين. وعليه فإن برامج التمكين الاقتصادي ساعدت في تحسين قوة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من الفقر. بالنظر الى جدول 6 الذي يعرض تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحد من

جدول 9: دور التمكين الاقتصادي في العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من الفقر (النموذج السادس)

ملاحظة: * p<.05, ** p<.01, *** ، POV: الحد من الفقر، GDP: الانفاق على الصحة، EE: التمكين الاقتصادي، EE*GDP: العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج المحلي.

جدول 10 بين دور عناصر التنمية البشرية (الانفاق على الصحة ، والانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الدخل المحلي) واثرها على الحد من الفقر. حيث تم تحليل الانحدار الخطي متعدد وكانت النتيجة ان الانفاق على الصحة والانفاق على التعليم لا تؤثر على الحد من الفقر في فلسطين خلال المدة الزمنية من سنة 1995 الى سنة 2020.

Sig	التأثير	T- T-قيمة value	St.Err. الخطأ المعياري	معامل الانحدار (Coef)	Pov
		0.26	0.085	0.022	EDU
		1.81	0.208	0.397	HEA
***		6.50	0.154	0.991	GDP
***		16.32	1.214	19.81	الثابت
28				عدد المشاهدات	
***0.000				القيمة الاحتمالية لـ F	
0.602				قيمة R ²	

جدول 11 بين دور برامج التمكين كعامل معدل على اثر عناصر التنمية البشرية (الانفاق على الصحة ، والانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الدخل المحلي) واثرها على الحد من الفقر. حيث تم تحليل انحدار خطي متعدد وكانت النتيجة ان العامل المعدل لكل عناصر التنمية البشرية (EDU_EE ، HEA_EE ، GDP_EE) لا تؤثر على الحد من الفقر في فلسطين خلال المدة الزمنية من سنة 1995 الى سنة 2020.

جدول 11: دور عناصر التنمية البشرية وبرامج التمكين الاقتصادي في الحد من الفقر

Pov	معامل الانحدار (Coef)	الخطأ المعياري St.Err.	قيمة T- T-value	الناتج Sig
EDU	0.027	0.07	0.39	
HEA	0.580	0.261	2.22	**
GDP	1.008	0.013	5.72	***
EE	0.168	0.034	4.86	***
EDU_EE	0.004	0.003	1.15	
HEA_EE	0.019	0.009	1.90	
GDP_EE	0.025	0.012	1.89	
الثابت	24.989	1.419	17.61	***
عدد المشاهدات		28		
القيمة الاحتمالية ل F		***0.000		
قيمة R ²		0.790		

تلخيص النتائج

جدول 12: تلخيص نتائج الدراسة

#	الفرضية	رقم الفرضية	النموذج	الجدول	النتيجة
1	الصحة - الفقر	1	1	4	قبول
2	التعليم - الفقر	2	2	5	قبول
3	نصيب الفرد - الفقر	3	3	6	قبول
4	الصحة والتمكين - الفقر	4	4	7	قبول
5	التعليم والتمكين - الفقر	5	5	8	قبول
6	نصيب الفرد والتمكين - الفقر	6	6	9	قبول

19. النتائج ومناقشتها:

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما دور الإنفاق على الصحة كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين. تكشف نتيجة الانحدار الخطي البسيط للفرضية الاولى (H1) أن الانفاق على الصحة يرتبط بشكل ايجابي بتخفيف حدة الفقر، وبالتالي يتم دعم الفرضية الاولى. هذه النتيجة يمكن تفسيرها ان زيادة الإنفاق على الصحة يؤدي الى تخفيف العبء المالي على الأسر والأفراد من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية وتحسين الوضع الصحي وزيادة الإنتاجية والعمل، وبالتالي تقليل معدلات الفقر. بالإضافة الى ذلك يمكن لزيادة الانفاق على الصحة ان تساهم حسب تقرير منظمة الصحة العالمية (World Health Organization, 2017) في (1) تحسين الرعاية الصحية والوصول إلى خدمات طبية عالية الجودة وهذا بدوره يقلل من مخاطر الأمراض وزيادة فرص الوقاية من الأمراض. (2)

الرعاية الصحية الجيدة تمكن الأفراد من العيش بحياة صحية ونشيطة. هذا يمكن أن يزيد من إنتاجيتهم وفرصهم الاقتصادية. (3) يمكن أن يخفف من النفقات الطبية الشخصية، مما يساعد في تقليل العبء المالي على الأسر والأفراد وبالتالي تحسين الوضع الصحي للسكان، مما يزيد من إمكانية مشاركتهم بشكل أفضل في القوى العاملة ويعزز النمو الاقتصادي (Marmot, 2015). يمكن القول بأن زيادة مستويات الانفاق على جميع الجوانب الصحية عن طريق الاستثمار في الصحة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتخفيف حدة الفقر من خلال تحسين الرعاية الصحية والوضع الصحي للسكان وتقليل العبء المالي الناجم عن الأمراض.

مناقشة السؤال الثاني: ما دور الإنفاق على التعليم كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

تكشف نتيجة الانحدار للفرضية الثانية (H2) أن الانفاق على التعليم يرتبط بشكل إيجابي بتخفيف حدة الفقر، وبالتالي يتم دعم الفرضية الثانية. وهذا يفسر أن زيادة الإنفاق على التعليم من خلال النفقات على التعليم يمكن أن تكون وسيلة فعالة للمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد وتحقيق تحسين في مستوى دخلهم يمكن أن تساهم في تقليل مستوى الفقر. بالإضافة إلى ذلك يمكن تفسير العلاقة الإيجابية أن زيادة الإنفاق على التعليم يمكن أن يؤدي إلى (1) تحسين جودة التعليم وزيادة الفرص التعليمية وهذا بدوره يمكن أن يزيد من فرص الأفراد في العثور على وظائف أفضل وبالتالي زيادة دخلهم وتقليل مستوى الفقر (إبراهيم، 2021). وهذه النتيجة تتفق مع تقرير للبنك الدولي والذي يشير إلى أن فلسطين حققت تقدماً كبيراً في تحسين الوصول إلى التعليم، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق من 60% في عام 2000 إلى 90 % في عام 2018. (2) التعليم الجيد يمكن أن يساهم في تطوير مهارات وكفاءات الأفراد التأهيل الشخصي، مما يساعد الأفراد على العثور على وظائف ذات أجور أفضل ويزيد من قدرتهم على القيام بأعمال مدرجة وزيادة دخلهم. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الدخل وتخفيف حدة الفقر (سيد علي، 2017). (3) التعليم يزيد من الوعي والمعرفة بمجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك القضايا المالية والاقتصادية. هذا يمكن أن يساعد الأفراد في اتخاذ قرارات أفضل بشأن إدارة أموالهم والمشاركة بفعالية في الاقتصاد. وهذا يتفق مع نظرية مالتوس والتي تقترح أن زيادة الدخل للأسر والأفراد تؤدي إلى زيادة النمو السكاني وبالتالي يحتاج السكان إلى تحسين ظروفهم الصحية والتعليمية خوفاً من أن يؤدي ذلك النمو إلى زيادة في عدد الأفراد والذين يعيشون تحت خط الفقر. (4) التعليم يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة عبر زيادة معدلات الوعي وتطوير المهارات والمعرفة التي تمكن الأفراد والمجتمعات من التغلب على التحديات الاقتصادية (احمد، 2022). وبالتالي الاستثمار في التعليم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين كوسيلة لتقليل مستوى الفقر.

مناقشة السؤال الثالث: ما دور نصيب الفرد من الناتج المحلي كعامل من عوامل التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين

تكشف نتيجة الانحدار للفرضية الثالثة (H3) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يرتبط بشكل إيجابي بتخفيف حدة الفقر، وبالتالي يتم دعم الفرضية الثالثة. عندما يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي، يزداد قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية وتحسين مستوى حياته. وبالتالي، يمكن أن يكون لهذا النجاح تأثير إيجابي على تقليل معدلات الفقر. هذا الاكتشاف يمكن أن يكون مفيداً في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز توزيع الثروة وزيادة نصيب الأفراد من الناتج المحلي. وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يوجه الجهود نحو تعزيز التوزيع العادل للدخل وزيادة الفرص الاقتصادية للأفراد بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتخفيف الفقر. أن الأثر الإيجابي لنصيب الفرد من الدخل (1) يزيد القوة الشرائية من خلال الاستفادة من مزيد من الدخل وبالتالي يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى (World Bank, 2021). (2) توزيع الناتج المحلي بعدالة وتوجيهه نحو الفقراء والمحتاجين، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل الفقر. وبالتالي. (3) زيادة الدخل تساهم في تيسر الأفراد لوصول إلى فرص اقتصادية وتعليمية وصحية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين وضعهم الاقتصادي (Dollar & Kraay, 2022). وبالحاقمة يمكن القول أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي لدولة فلسطين يمكن أن يشجع على تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تعزيز التوزيع العادل للدخل وزيادة فرص الاقتصاد وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للفقراء والمحتاجين بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتقليل مستوى الفقر.

مناقشة السؤال الرابع: ما دور دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين الإنفاق على الصحة والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

نتيجة الفرضية الرابعة (H4) أن التمكين الاقتصادي يقوي العلاقة بشكل إيجابي بين نسبة الإنفاق على الصحة والحد من الفقر في فلسطين، وبالتالي يتم دعم الفرضية الرابعة. يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه برامج التمكين الاقتصادي تتيح للأفراد والأسر زيادة دخلهم، وبالتالي

يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على الإنفاق على خدمات الصحة وشراء الأدوية وتشجيعهم للانضمام إلى برامج تأمين صحي، مما يزيد من الوصول إلى الرعاية الصحية ويقلل من التكاليف الصحية للأفراد وبالتالي تخفيف انفاق الاسر على الصحة وبالتالي تخفيف مستويات الفقر. اضافة الى ذلك يمكن لبرامج التمكين الاقتصادي تشمل التثقيف والتوعية بالقضايا الصحية هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين العادات الصحية وزيادة الإقبال على خدمات الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية والثقافة الصحية يمكن أن يحسن الصحة العامة وتخفيض انفاق الاسر على الخدمات الصحية وبدوره تقليل مستوى وحدة الفقر في فلسطين. ويمكن القول بان دور برامج التمكين الاقتصادي على العلاقة بين الانفاق على الصحة والحد من الفقر تعتبر موضوع مهم جدا وتعكس تأثير الاستقرار الاقتصادي والدخل على قرارات الأفراد فيما يتعلق بالرعاية الصحية.

مناقشة السؤال الخامس: ما دور دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين الإنفاق على التعليم والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

تظهر نتيجة الانحدار الخطي البسيط للفرضية الخامس (H5) أن التمكين الاقتصادي يقوي العلاقة بشكل ايجابي بين نسبة الانفاق على التعليم والحد من الفقر في فلسطين، وبالتالي يتم دعم الفرضية الخامسة. حيث يمكن تفسير النتائج بانه (1) عندما يتمكن الأفراد من الحصول على موارد مالية إضافية من خلال برامج التمكين الاقتصادي مثل الدعم المالي أو التمويل الصغير، يمكنهم زيادة الإنفاق على التعليم لأنفسهم أو لأفراد أسرهم. هذا يساهم في تعزيز فرص الوصول إلى نسب متدنية للفقر (Sarmah & Tang, 2020). (2) برامج التمكين الاقتصادي قد تشجع على رواج الوعي بأهمية التعليم وقيمتة كوسيلة لتحسين الفرص الاقتصادية وهذا بدوره يمكن أن يشجع على زيادة الاستثمار في التعليم ويحد من الفقر. (3) عندما يحصل الأفراد على دخل إضافي من برامج التمكين الاقتصادي، يمكن أن تتاح لهم فرص اقتصادية أفضل في المستقبل وبالتالي، يمكن أن يزيدوا من اهتمامهم بتحسين مهاراتهم ومستوى التعليم لزيادة فرصهم المهنية وتقليل مستويات البطالة والنتيجة النهائية تخفيف حدة الفقر (Banerjee & Duflo, 2019). علما ان هناك بعض برامج التمكين الاقتصادي قد تقدم دعماً مؤسسياً للتعليم مثل القروض التعليمية أو المنح الدراسية هذا يمكن أن يشجع الأفراد على الاستفادة من هذه الفرص لاستكمال التعليم وزيادة فرص العمل وزيادة الدخل. وهنا يمكن القول ببرامج التمكين الاقتصادي والاستثمار في التعليم تكملان بعضهما بعضاً لتحقيق تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات وتخفيف مستويات الفقر في فلسطين.

مناقشة السؤال السادس: ما دور دور التمكين الاقتصادي كعامل معدل في العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

نتيجة الفرضية السادسة (H6) أن التمكين الاقتصادي يقوي العلاقة بشكل ايجابي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والحد من الفقر في فلسطين، وبالتالي يتم دعم الفرضية السادسة. تناقش هذه النتيجة ان برامج التمكين الاقتصادي تهدف إلى توفير فرص اقتصادية للأفراد، سواء من خلال التدريب وتطوير المهارات أو دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة الدخل من خلال هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وبدوره يمكن ان يقلل حدة الفقر. ايضا يمكن أن تساهم برامج التمكين الاقتصادي في بناء رأس المال البشري والاجتماعي من خلال التركيز على تحسين مستوى التعليم وتطوير المهارات وزيادة فرص العمل والأجور وعهذا بدوره يحسن الوضع الاقتصادي للأسر من خلال زيادة استهلاك الأسرة واستثمارها، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نمو الناتج المحلي وتقليل حدة الفقر. ويمكن القول بان على الحكومة الفلسطينية ان تتبنى سياسات داعمة تساهم في تعزيز تأثير برامج التمكين الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج المحلي. وهذه النتائج متفقة مع الدراسات السابقة (Anderson & Williams, 2020; Garcia & Ahmed, 2018; Johnson, 2021; Kim & Chen, 2019; Smith, 2022).

بشكل عام يمكن القول بان دور التنمية البشرية في الحد من الفقر في فلسطين تمثل جانباً أساسياً في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمجتمع بشكل عام. الدراسة الحالية تبحث في دور التنمية البشرية في الحد من الفقر في فلسطين خلال الفترة الزمنية من تاريخ 1995 الى تاريخ 2022. أيضا تهدف الدراسة الحالية الى بحث دور العامل المعدل وهو التمكين الاقتصادي على العلاقة بين عوامل التنمية البشرية في تخفيف حدة الفقر في فلسطين. حيث تعد مشكلة الفقر من مشكلات العصر في معظم الدول النامية والذي بدوره يؤدي الى انعدام الأمن الغذائي، ارتفاع معدلات البطالة، وتقليل القوة الشرائية للأفراد. وهنا تظهر مشكلة الدراسة بان معدلات الفقر في فلسطين تشير

بأنها بإزدياد مستمر، بالإضافة إلى وجود أكثر من ثلث سكان الأراضي الفلسطينية لا يزال يعيش تحت خط الفقر، وتحدد جوانبه بأنه آفة اقتصادية وليست نقدية لها العديد من الانعكاسات على كافة الجوانب الاجتماعية والنفسية والأمنية والسياسية، حيث ارتفعت معدلات الفقر في فلسطين من 25% عام 2011م حتى وصلت إلى 29% عام 2022م (Makdissi, 2021). وهذا ما دفع بالدراسة الحالية لمعالجة مشكلة الدراسة من خلال دراسة عوامل التنمية البشرية في تخفيف حدة الفقر في فلسطين.

تعتبر التنمية البشرية عملية شاملة تركز على تحسين القدرات والمهارات البشرية، وتعزيز الصحة والتعليم، وزيادة فرص العمل، وتعزيز مستوى المعيشة ونصيب الفرد من الناتج المحلي. من خلال تعزيز التعليم وتوفير فرص التدريب والتعلم المستمر، وتعزيز الصحة والرعاية الطبية يمكن للتنمية البشرية أن تمنح الأفراد المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في السوق العمل بشكل فعال، مما يزيد من فرصهم للحصول على وظائف جيدة وزيادة دخلهم، ويقلل من معدلات الإصابة والأمراض، ويسهم في تحسين جودة حياة الأفراد وبالتالي تقليل معدلات الفقر في فلسطين.

الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم، سعاد. (2021). جودة التعليم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر في الدول النامية. مجلة جسور المعرفة، 7(1)، 293-283.
2. احمد، براء. (2022). التنمية المستدامة كمدخل لتحقيق أهداف المجتمع (رؤية سيولوجية). مجلة كلية الآداب، 71(71)، 1-202.
3. بن زايد، ريم. (2023). واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها. مجلة العلوم الاجتماعية، 17(1)، 82-63.
4. بن عمر، حافظ. (2017). البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس. مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، 2(9)، 423-500.
5. البناء، إسلام. (2023). العلاقة ثنائية الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية. 50(3)، 32-70.
6. بوشعالة، قمر، ورحمانية، حنان. (2021). الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945، قالة، الجزائر.
7. تسابت منال. (2018). تأثير الدخل الفردي للعامل على التسرب الوظيفي داخل المنظمة. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
8. الجلاّد، فلاح. (2018). دور برنامج التمكين الاقتصادي " ديب " في مكافحة الفقر في الضفة الغربية (رسالة ماجستير منشورة). جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة. رام الله، فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين. رام الله، فلسطين.
11. حسن، عبد الله. (2023). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
12. حسنه، عمر. (2018). إحياء دور الموقف لتحقيق التنمية. مجلة كتاب الأمة. 30(135)، 1-224.
13. الحسني، عبد الرحمن. (2017). تأثير الجرائم الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
14. خليل، إمام. (2022). أهم الدروس المستفادة لمصر من تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا. مجلة التجارة والتمويل، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومي، المجلد (21)، العدد (14)، القاهرة، مصر.
15. دحدوح، ناريمان. (2020). أثر النمو الاقتصادي على الفقر. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
16. الدقلة، أمين، والفحل، إيمان. (2022). دراسة اقتصادية لدور المشروعات متناهية الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بمحافظة الغربية. مجلة العلوم الزراعية والبيئية، 21(2)، 189-206.
17. الدجاوي، أحمد. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية: الواقع واستشراف المستقبل. مجلة جامعة الشارقة. 17(1)، 165-208.
18. رحالي. حجيلة، وبوخالفي. رقيقة. (2021). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر. مجلة المستقبل العربي، العدد (403)، بيروت، لبنان.
19. الزعائين، رنين، (2019)، سبل مواجهة الفقر في فلسطين وآثرها في تعزيز التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
20. زيتوني، محمد. (2020). التجربة التنموية الماليزية. مجلة الرائد في الدراسات السياسية، 1(2)، 120-160.

21. سيد علي، ذهبية. (2017). أهمية التعليم في التنمية البشرية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للبحوث المتخصصة. 3(1)، 1-22.
22. السيد، محمد. (2022). دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 11(5)، الرياض، السعودية.
23. شبيلي، بلقاسم، وقنيقة، نورة. (2020). رأس المال البشري مدخل لبناء التنمية قراءة سوسيولوجية. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7(1)، 238-255.
24. شريف، عرفان، ورحيم، أرسلان. (2022). التنمية البشرية مفهومها ودلالاتها. مجلة جامعة جازيان، 9(2)، 430-421.
25. شعبان، لبنى. (2017). السياسات التنموية وأثارها على التنمية البشرية في ماليزيا. مجلة البحوث التجارية، 39(1)، 62-32.
26. صحاح، هبة الله. (2020). المشروعات الصغيرة وانعكاساتها على التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتحسين جودة الحياة. مجلة الانسانيات دمنهور، 8(55)، 268-237.
27. الصوفي، أشرف. (2020). الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والتحرر الواقع والأفاق. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 7(1)، 123-109.
28. الطاهر، غراز. (2021). دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تحسيد التنمية المجتمعية. مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 10(3)، 143-127.
29. عباس، ودا. (2022). دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر. دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
30. عبد الحليم، غادة. (2023). دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، 1(38)، 254-227.
31. العراقي، بشري، والسيد، أشرف، وحسن، رشدي، وعبد العال، علا. (2023). قياس دور التنمية البشرية على الفقر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. 4(1)، 463-427.
32. العطوان، عبد الوهاب، والدليمي، أشرف، ويوسف، محمد. (2020). التجربة الماليزية في التنمية البشرية. مجلة العلوم الإسلامية الدولية، 4(2)، 78-50.
33. عطية، عادل. (2022). التنمية البشرية من منظور إسلامي. مجلة التربية للعلوم الإنسانية. 3(11)، 508-485.
34. العلاونة، مصطفى. (2015) تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الأردن (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة اليرموك، اليرموك، الاردن.
35. علي، عاصم. (2019). تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجاً. مجلة المستقبل العربي، 1(40)، 140-92.
36. عودة، بشير. (2018). دور البحث العلمي في دعم جهود التنمية البشرية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 30 (54)، 220-280.
37. العوني، محمود. (2021). مكافحة الفقر كهدف اول من أهداف التنمية المستدامة لآفاق 2030 - دراسة حالة الجزائر -. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(1)، 55-40.
38. غازي، ألهم. (2020). فعالية برامج التنمية البشرية بمؤسسات المجتمع المدني. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 9(21)، 505-459.
39. غروف، نداء. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية: اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية (رسالة ماجستير منشورة). جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.
40. غورغولو، ألفت. (2023). من الإنسان الذي يطور التكنولوجيا إلى الإنسان الذي تطوره التكنولوجيا - التدخل الجيني في التنمية البشرية من منظور فقهي وأخلاقي -. المجلة العلمية لرئاسة الشؤون الدينية التركية، 5(23)، 79-40.
41. فرج، خولة. (2017). الفقر وأسبابه وآثاره: حي طارق أنموذجاً. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، 1(36)، 424-401.
42. فياض، حسام الدين. (2023). نظرية رأس المال الاجتماعي ودوره في وقت الأزمات المجتمعية (دراسة تحليلية - نقدية). مجلة ربحان للنشر العلمي، 34(1)، 149-112.
43. مصطفى، خديجة، وساجي، خليدة. (2022). السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر (في إطار الأهداف الألفية) - (دراسة تحليلية) (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة ابن خلدون، الجزائر.
44. مهران، دعاء، ومحمد، رحمة، وعبد المجيد، دعاء، وإبراهيم، سعاد. (2022). العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي دراسة حالة مصر " 2000 - 2020 ". مجلة المركز الديمقراطي العربي، 9(10)، 270-210.

45. مولاي، عبدالرزاق، وبونوة، شعيب. (2018) دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث، 7(7)، 230-268.
 46. النمروطي، خليل، وصافي، سمير، وعناية، عاهد. (2016). أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 24(2)، 45-61.
 47. والي، غادة. (2017). التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
 48. وزارة الصحة. (2021). التقرير السنوي للإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية للعام 2021. وزارة الصحة الفلسطينية، فلسطين.
 49. شتله، وليد عبد السلام. (2015). مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية [رسالة ماجستير منشورة، معهد التخطيط القومي]. <https://arab-scholars.com/625833>
 50. العراقي، بشرى أحمد السيد، السيد، أشرف لطفي، حسن، رشدي فتحي محمود، وعبدالعال، علا عادل. (2023). قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(1)، 427-463. <https://arab-scholars.com/70a811>
 51. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين. <https://arab-scholars.com/2ca66d>
 52. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2021). The global multidimensional poverty index (MPI) 2021.
 53. وزارة التنمية الاجتماعية. (2023). التمكين الاقتصادي. <https://arab-scholars.com/1532db>
 54. وزارة التنمية الاجتماعية. (2023). دليل المواطن. وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.
 55. أبو عدوان، سائد حامد نصر. (2013). دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة) [رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية]. <https://arab-scholars.com/a649b9>
1. Abdulrahman, I. A. (2022). Measuring the Impact of Human Resource Development on Poverty Incidence in Nigeria: A Bound Testing Approach. Economics and Culture, 19(2), 81-96.
 2. Barak, D. (2022). The Impact of Income Inequality, Renewable Energy Consumption, Non-Renewable Energy Consumption and Per Capita Income on Poverty: Evidence from BRICS Economies. Ekonomika, 101(1), 62-83.
 3. Belhadj, B., Berrek, K., & Boukhris, H. A. (2020). The causality relationship between poverty and human development. Roa Iktissadia Review, 10(2), 43-53.
 4. Chen, James. (2023). Poverty meaning, Causes, and How to Measure. article. Investopedia. July, 6.
 5. makdissi, p. (2021). Nowcasting multidimensional poverty in the occupied palestinian territory. department of economics, university of ottawa.
 6. Wongnaa, C. A., & Awunyo-Vitor, D. (2018). Achieving sustainable development goals on no poverty and zero hunger: Does technical efficiency of Ghana's maize farmers matter?. Agriculture & Food Security, 7(1), 1-13.
 7. Anderson, L. R., & Williams, J. (2020). Economic Empowerment Programs and Their Influence on Individual and Household Income: A Meta-Analysis. Economic Development Quarterly, 34(2), 130-147.
 8. Banerjee, A. V., & Duflo, E. (2019). Good economics for hard times. Journal of International Economics, 10(2), 1-81.
 9. Bryman, A., & Bell, E. (2013). Business research methods. Oxford University Press, USA.
 10. Dollar, D., & Kraay, A. (2022). Growth is good for the poor. Journal of Economic Growth, 7(3), 195-225.
 11. Garcia, R., & Ahmed, N. (2018). Empowerment Programs and Income Inequality: A Longitudinal Analysis of Developing Countries. Journal of Economic Inequality, 16(4), 473-491.
 12. Gujarati, D. (2003). Basic Econometrics (4th Editio). New York: McGraw-Hili.
 13. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2014). Multivariate Data Analysis. In Prentice-Hall, Inc (Seventh, Vol. 1). England: Pearson Education.
 14. Hair, J. F., M.Hult, G. T., M.Ringle, C., & Sarstedt, M. (2010). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Second Edition. A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Second Edition.
 15. Hurlin, C. (2010). What would Nelson and Plosser find had they used panel unit root tests? Applied Economics, 42(12), 1515-1531.
 16. Johnson, M. K. (2021). Economic Empowerment Initiatives and Their Impact on Household Income: A Comparative Analysis of Developing Countries. International Journal of Economic Research, 18(4), 1097-1110.
 17. Kim, S., & Chen, H. (2019). The Role of Economic Empowerment Programs in Poverty Reduction: A Cross-National Analysis. World Development, 120, 1-15.
 18. Marmot, M. (2015). The Health Gap: The Challenge of an Unequal World. Bloomsbury Publishing, 2, 256-299.

19. Orakwe, T. (2023). Functional Secondary Education in Nigeria as Panacea for Effective Poverty Alleviation. *International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences*, 13(1), 78–91. <https://doi.org/10.48028/iiprds/ijdshtmss.v13.i1.06>
20. Sarmah, B., & Tang, W. (2020). Does microfinance affect education expenditures? Evidence from Indian households. *Journal of Economic Studies*, 47(5), 943–959.
21. Smith, J. (2022). Economic Empowerment Programs and Individual Income Growth: Evidence from a Longitudinal Study. *Journal of Economic Development*, 45(3), 287–312.
22. Sovacool, B. K., Upham, P., Martiskainen, M., Jenkins, K. E. H., Torres Contreras, G. A., & Simcock, N. (2023). Policy prescriptions to address energy and transport poverty in the United Kingdom. *Nature Energy*, 8(3), 273–283. <https://doi.org/10.1038/s41560-023-01196-w>
23. Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2014). *Using Multivariate Statistics* Title: Using multivariate statistics. In Pearson Education (6th Editio, Vol. 5). Retrieved from <https://lccn.loc.gov/2017040173>
24. Westfall, P., & Henning, K. S. S. (2013). *Understanding advanced statistical methods*. In CRC Press.
25. World Bank. (2021). *Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune*. Retrieved from <http://hdl.handle.net/10986/34496>
26. World Health Organization. (2017). *Tracking universal health coverage: 2017 Global Monitoring Report*. <https://doi.org/9789241513555>
27. Yao, Y., Zhou, J., Sun, Z., Guan, Q., Guo, Z., Xu, Y., ... Wang, R. (2023). Estimating China's poverty reduction efficiency by integrating multi-source geospatial data and deep learning techniques. *Geo-Spatial Information Science*, 2, 1–17. <https://doi.org/10.1080/10095020.2023.2165975>